

الحوار الفلسطيني - الفلسطيني تحت وطأة الشروط الخارجية

أمجد أحمد جبريل

وبدلاً من الحديث عن مصالحة بين حركتي فتح وحماس أو توقيع اتفاق لإنهاء الانقسام الوطني عام ٢٠٠٩، برزت الآراء المطالبة بمصالحة عربية-عربية بين «المعتدلين» و«المانعين» خصوصاً بين مصر وسوريا، كما برزت الحاجة إلى مصالحات على مستويات أقل بعدما أخذت الأمور تتعقد أكثر داخل فتح خصوصاً بعد الصراعات التي سبقت عقد مؤتمرها العام السادس، حيث ظهر الخلاف حول مكان عقد المؤتمر بين التيار المؤيد للتسوية بزعامة أبو مازن الذي كان يريد عقد المؤتمر داخل فلسطين المحتلة، والتيار المؤيد للمقاومة بزعامة فاروق القدومي الذي ارتأى أن عقد مؤتمر فتح في الخارج هو ما يضمن نجاح أهدافه. ودار بين الرجلين أو التيارين الفتاويين سجال إعلامي وسياسي محتدم توقع البعض أن يفضي إلى انشقاق في فتح لو توافرت دولة عربية ما (وكانت سوريا هي المرشحة لذلك) تؤيد أو تنبئ خط فاروق القدومي، غير أن ذلك لم يحدث، فبقيت حركة فتح على ضعفها وحافظت على توجهاتها الخارجية رغم انعقاد مؤتمرها الذي كان يفترض فيه أن يتناول إصلاح أو وضع فتح توطئة لتحسين الوضع الفلسطيني بمجمله.

أما حركة حماس التي باتت تشكل اللاعب الداخلي الأقوى تأثيراً في السياسة الفلسطينية فقد عانت هي الأخرى أزمتاً متعددة لم تكن كلها من تداعيات حرب غزة، وإنما جاء بعضها من اضطراب علاقتها بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح التي بقيت ممسكة بأغلب معادلات الدعم الخارجي والمساعدات الدولية والعربية (المتقاطرة ببطء شديد أو المؤجلة بدعوى الانقسام الفلسطيني)، سواء قبل مؤتمر إعادة

مقدمة:



في مطلع عام ٢٠١٠، ومع حلول الذكرى السنوية الأولى للحرب على غزة

تبدو الحالة الفلسطينية كأنها في وضع بائس يتجه إلى مزيد من الانحدار؛ فالحرب وتداعياتها المساوية لم تتمكن من إعادة الدفء إلى العلاقات الفلسطينية-الفلسطينية، ناهيك عن طي صفحة الخلافات. وبات أقصى ما يحلم به المتحاورون الفلسطينيون (إن قبلوا الجلوس معاً) هو الهروب إلى حديث الانتخابات والشرعيات وضرورات المصلحة والمصالحة الوطنية، بعد أن استحال مجرد تشكيل حكومة توافق وطني (تفتح الباب أمام إعادة إعمار ما دمّرتة آلة الحرب الإسرائيلية)، إلى أمل بعيد المنال، رغم كونه أمراً جد متواضع.

بيد أن الأهم أن الحصار الخانق الذي تعانیه غزة لم يخلق ضغطاً كافياً لتغيير السياسة الإسرائيلية المدعومة بالسياسات الأمريكية والأوروبية لفك الحصار أو الشروع في «إعادة الإعمار» كما وعد المانحون. ويبدو هذا الحصار كالية لتدمير أي احتمال لمصالحة فلسطينية أو حتى أي تقارب محتمل في الحال والاستقبال، ولا أثر واضحاً لحرب غزة على إعادة تفعيل النظام العربي المنهك للقيام ببعض وظائفه بعد انضاح العجز العربي عن الضغط لكسر حصار غزة (رغم أن المجلس الوزاري العربي اتخذ قراراً بذلك في نوفمبر ٢٠٠٦)، أو إيجاد آليات لفرض المبادرة العربية للسلام أو وقف تهويد القدس، دع عنك أن تعود النظم العربية في المدى المنظور لاحتضان قضية فلسطين.

إن حرب غزة خلقت في الواقع دوافع أنية للحوار الفلسطيني لكن بعد انتهائها بأقل من شهرين عادت كوابح الحوار للعمل من جديد

يتناول القسم الأول البعد الفلسطيني للحوار مدمجاً مع الدور المصري الذي يعد أكثر الأدوار العربية تداخلاً مع الشأن الفلسطيني، ربما بصورة تجعل من الصعب الفصل بينهما سواء لغرض تسهيل هذا الجهد البحثي أو لفهم طبيعة مواقف حركة فتح المستندة إلى دعم مصري رسمي واضح. ويهتم القسم الثاني بالبعد العربي في الحوار الفلسطيني، وسيناقش عدداً من الأدوار المحددة، وهي: دور جامعة الدول العربية، الدور السعودي، الدور السوري. أما القسم الثالث فينتقل إلى مواقف القوى الإسلامية أو الإقليمية في الحوار الفلسطيني، وتحديداً الدورين التركي والإيراني. وأخيراً يأتي القسم الرابع ليعالج الدورين الأمريكي والإسرائيلي في عرقلة الحوار الفلسطيني.

ويهدف تكوين رؤية شاملة عن الحوار الفلسطيني ستلتزم الدراسة قدر الإمكان التطور الزمني للأحداث في عام ٢٠٠٩، فيما خلا بعض الاستثناءات التي تقتضيها ضرورات الموضوع أو السياق أو اتصال الأفكار، لا سيما الاستشهاد ببعض التطورات السابقة لهذا العام المحدد.

أولاً- البعد الفلسطيني للحوار والدور المصري

لعله يمكن القول إن حرب غزة خلقت في الواقع دوافع أنية للحوار الفلسطيني، لكن بعد انتهائها بأقل من شهرين عادت كوابح الحوار للعمل من جديد.

يقراً البعض في تداعيات حرب غزة أنها خلقت بيئة ضاغطة لبدء الحوار الفلسطيني بسبب عجز كل من فتح وحماس عن مواجهة التحديات والصعوبات الناجمة عن تلك الحرب، مما أسهم في تجاوز عقدة بدء الحوار بعد الجمود الذي طرأ عليه منذ نوفمبر ٢٠٠٨ حين اعتذرت حماس للقاهرة عن عدم المشاركة في الحوار، مما أفضى إلى تجميد الجهود المصرية في هذا الصدد^(١).

بالنسبة لفتح فقد خلقت الحرب قناعة عند كثير من أعضائها وقياداتها بأنه لا سبيل للعودة إلى المشاركة في حكم قطاع غزة إلا عبر الحوار والمصالحة. كما أن فتح كانت الأكثر تضرراً من مرحلة الانقسام الفلسطيني؛ إذ أخرجت نسبة كبيرة من عناصرها من غزة، فيما لم تحتل مقاعد السلطة في رام الله التي أصبحت بحوزة سلام فياض وعدد من التكنوقراط.

إعمار غزة أو بعده. وكذلك برزت خلافات مع فصائل أو أذرع عسكرية تصرّ على إطلاق الصواريخ على إسرائيل رغم ميل حماس إلى ضبط هذا الأمر وحصره في أضيق نطاق وورنه بحدوث توافق فصائل المقاومة جميعاً على كيفية الرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وهو توافق يبدو عزيز المنال في ظل استمرار هذه الاعتداءات.

وهكذا جرى إرهاب حركة حماس بالحصار الخانق وبجولات الحوار المتعثرة التي عكست وجهاً جديداً للصراع الفلسطيني الداخلي، الذي أضيف إليه في صيف ٢٠٠٩ احتمالات دخول بعض تيارات السلفية الجهادية إلى حلبة التأثير في الساحة الفلسطينية المترعة بالانقسام والصراع الداخلي، الذي بات يمثل عائقاً حقيقياً أمام تطوير أسلوب أفضل لإدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي.

صحيح أن طرفي الصراع الفلسطيني الداخلي يعانيان أزمة مستحكمة، غير أن البيئتين العربية والإسلامية لم تستطعا توفير ظروف إنهاء الانقسام الفلسطيني طيلة عام ٢٠٠٩. لا بل يمكن الذهاب أبعد من ذلك بالقول إن أغلب الأطراف العربية والإقليمية تبدو في أزمة لا تقل عما تعانیه الحركة الوطنية الفلسطينية إن لم تزد، هذا مع استثناء وحيد يتعلق بتركيا ودورها الإيجابي والتي ربما كان عام ٢٠٠٩ هو عامها الأفضل منذ عقود في الشرق الأوسط، وهو ما يؤهلها أيضاً في عام ٢٠١٠ لتابعة مسارها الصاعد، على نحو تبدو فيه في موقع القوة الإقليمية الأولى والأكثر تأثيراً، وبسياسة خارجية شديدة التوازن تتحرك باقتدار لافت بين العرب وإسرائيل، وتوظف مختلف أدوات تنفيذ السياسة الخارجية بمهارة تحسب لحزب العدالة والتنمية الحاكم هناك.

حدود الدراسة وتساؤلاتها البحثية

يطرح موضوع الحوار الفلسطيني الذي جرى على مدار عام ٢٠٠٩ تساؤلات متعددة، منها ما يتعلق بتوقيته وقضاياها وإشكالياته الداخلية ودلالاته بالنسبة لأزمة النظام السياسي الفلسطيني، وتأثير البيئة المحيطة بالحوار عليه، وأدوار الدول العربية المحورية في هذا الحوار رعاية أو توظيفاً أو تعطيلاً، فضلاً عن تساؤلات تخص أدوار الفاعلين الإقليميين الأهم وهما تركيا وإيران، وأخيراً تأتي التساؤلات المتعلقة بالدور المحوري للعاملين الأمريكي والإسرائيلي في التأثير على مسار الحوار وفرصه في النجاح.

وبناء على هذه التساؤلات سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام يختص كل منها بمعالجة مستوى من مستويات التحليل، وذلك عبر الانتقال من الخاص إلى العام في هذا الحوار الفلسطيني الذي يتداخل -كما سنرى- مع أبعاد عربية وإقليمية ودولية ذات تأثير حاسم على مساره وتطورات ونتائجه.

حماس لإظهار أنها المدافع الأصيل عن المشروع التحرري المقاوم الراغب أيضاً في الإصلاح الداخلي.

ولعل تحليل سلوك حماس بعد حرب غزة يكشف عن أنها سعت إلى اعتراف مصري بحقها في حكم قطاع غزة، ومحاولة تثبيت تهديده جديدة مع إسرائيل حتى تتمكن حماس من أن تكون المخاطب الأول في كل ما يخص قطاع غزة سواء على الصعيد العربي أو الدولي. ففي ٢٣/١/٢٠٠٩ وصل إلى مصر وفد حماس الداخل المكوّن من جمال أبو هاشم وصلاح البردويل وأيمن طه، لإجراء مباحثات مع المسؤولين المصريين برئاسة الوزير عمر سليمان للبحث في تجديد التهديّة مع الاحتلال^(٤).

ومن الملاحظ أن حركة حماس لم تعترض على العودة إلى الحوار الوطني الفلسطيني غير أنها كانت تفضّل الانتهاء أولاً من ملف التهديّة مع إسرائيل، ربما بسبب تأثير ذلك على موازين القوى الداخلية الفلسطينية. وأفادت مصادر في حماس أن «مصر أبلغتها بعزم القاهرة على تنظيم اجتماع للفصائل من أجل المصالحة وبحث التهديّة مع إسرائيل، لكن حماس ردّت بأنها هي التي بدأت اتفاق التهديّة مع إسرائيل عبر الوسيط المصري، ولا بد من استكمال هذا الملف أولاً، وبعد ذلك تتم مناقشته مع باقي الفصائل حتى لا يضيع الوقت في مناقشة التفاصيل مع الفصائل الفلسطينية، واحتمال مواجهة خلافات واختلافات لا سيما أن هناك داخل الفصائل جدلاً حول تفاصيل الهدنة، خاصة ما يتعلق بمدتها ومضمونها، ولذلك فضّلت حماس إنجاز الاتفاق أولاً، ثم عرضه على الفصائل لمناقشته وإقراره فيما بعد»^(٥).

كما اشترطت حماس لمباشرة ملف المصالحة الفلسطينية أن يُفرج عن معتقليها في سجون السلطة برام الله. وبينما أبلغت مصر حماس بدعوة وفد من منظمة التحرير الفلسطينية للحضور إلى القاهرة، إلا أن حماس لم تكن راغبة أو مرتاحة لهذه الفكرة، ولذا طلبت من القاهرة إنجاز ملف التهديّة أولاً كما تقدم.

وطوال جولات الحوار في هذا العام كان يمكن رصد ثلاث ملاحظات أساسية؛ أولاًها تتعلق بتأجيل جلسات الحوار بشكل اتخذ خطأ متصاعداً من جولة لأخرى، لأسباب متعددة تخص طرفي الحوار المباشرين (أي فتح وحماس)، أو تتعلق بتقديرات الراعي المصري، أو بسبب نشوء متغيرات جديدة لم تكن متوقعة مثل الأزمة التي رافقت طلب السلطة الفلسطينية أواخر سبتمبر ٢٠٠٩ تأجيل التصويت على تقرير جولدستون في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو الطلب الذي أعاد الحوار الفلسطيني إلى المربع الأول تقريباً، وأثار الشكوك وألهم الاتهامات المتبادلة بين الفصيلين الفلسطينيين الأكبر.

أما حماس فقد أدركت أن احتمالات تجدد حرب غزة تبقى قائمة، وربما كبيرة نسبياً. كما أن تحديات ما بعد الحرب وأعباءها تختلف جوهرياً عما قبلها، سواء فيما يتعلق بمناخ التصعيد الإسرائيلي المرتبط بصعود اليمين المتطرف إلى السلطة، أو صعوبة التغلب على الاشتراطات الدولية لإعادة إعمار غزة ناهيك عن كسر حصار غزة، مما يفرض على حماس في المحصلة إعادة صياغة مواقفها بل وترتيب أولوياتها أخذاً في اعتبارها المسألة التي حلت بأهل غزة ومستوى الدمار الذي حاق بمنازلها ومؤسساتها وبنائها التحتية^(٦).

ثمة اتجاه آخر في تحليل التدايعات الفلسطينية لحرب غزة، وهو لا يقرأ أو لا يقرّ النتائج ذاتها، رغم الاتفاق على أن الحرب أوضحت مآزق فتح وحماس المشترك سواء على صعيد التفاوض مع العدو أو على صعيد مقاومته. ويرى هذا الاتجاه أنه «يصعب اختزال تأثير حرب غزة على القضية الفلسطينية في جانب واحد أو اتجاه واحد من الآثار؛ فبقدر ما رحبت القضية من تجلّي إرادة الصمود لدى الإنسان الفلسطيني والعربي والمسلم، بقدر ما يبدو أنها -أي قضية فلسطين- دخلت بعد انتهاء حرب غزة إلى مستوى آخر من الصراع حول قضايا فرعية جديدة مثل مسألة إعادة الإعمار، والانقسام الفلسطيني، ومن هو الأحق بقيادة المشروع الوطني، وإشكالية إدماج حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني. والمعنى هنا أن حرب غزة لم تنجح (كما كان يأمل كثيرون) في إنهاء حالة الاستقطاب الفلسطيني الداخلية، ناهيك عن الاستقطاب الإقليمي الذي كان بدأ بعد احتلال العراق ربيع ٢٠٠٣، ثم تعمق بعد حرب لبنان صيف ٢٠٠٦»^(٧).

بقول آخر كان لحرب غزة أثران متعارضان أحدهما تفكيكي أو سلبي ويظهر ذلك في المستويات الكلية أو العامة؛ إذ أصبح النظام السياسي الفلسطيني بعدها أضعف وكذلك ضعفت المؤسسات الفلسطينية. أما الأثر الآخر فهو تجمعي أو تركيبى ويظهر أكثر ما يظهر في المستويات الجزئية، فقد أصبحت حركة حماس أكثر تماسكاً من داخلها، وكذلك لم تفض تداعيات الحرب إلى انشقاقات في حركة فتح، بل أعادت تجميع نفسها حول أفكار التسوية وهمّشت القيادات المعارضة لهذا التوجّه.

خذ مثلاً قضية الأحقية في قيادة المشروع الوطني الفلسطيني التي احتلت حيزاً معتبراً طوال العام، والتي تكشف ازدياد التماسك الداخلي في حركتي فتح وحماس، كل على حدة، وإن اختلفت أساليبيهما وأدواتهما في التعبير عنها. فبينما حرصت فتح على إظهار قيادتها عبر إبراز أنها المتحكم الأول في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومسارها، اتجهت

في تفكيك قضية المعتقلين من حماس في سجون السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وعملية إطلاق النار من حماس على عناصر فتحاوية في قطاع غزة، فضلاً عن عقد سلسلة لقاءات في كل المناطق، بما فيها قطاع غزة والضفة لخلق أجواء إيجابية وتعايش بين الطرفين. كما اتفق الطرفان على عقد مزيد من اللقاءات قبل موعد جلسات حوار القاهرة في ٢٢ من فبراير، لبحث مسألة تشكيل حكومة فلسطينية جديدة فيما لو سارت الأمور على نحو جيد في القضايا السابقة^(٨).

أما حماس فقد أشاد الناطق باسمها فوزي برهوم بسير هذه اللقاءات بين الوفدين، معتبراً أنها تعمل على كسر الجليد بين الحركتين، لا سيما أنها بحثت في «مواضيع مهمة تعتبر من ضروريات الحوار ومستلزماته، خصوصاً قضايا الاعتقال السياسي والحملة الإعلامية التحريضية والاستدعاء وسياسة قطع الرواتب». وأضاف أن فتح أبدت جدية كبيرة لتذليل هذه العقبات. وعن موعد وقف الحملات الإعلامية وإطلاق المعتقلين السياسيين قال برهوم: «الأصل أن يتم الاتفاق على ساعة صفر يتم بعدها بدء ذلك.. لكننا بتنا قريبين جداً من هذا الإعلان، وليس لدينا مشكلة في أن نبدأ في أي لحظة، وحماس لا تعارض أي لقاء مع قيادة فتح في قطاع غزة أو في أي مكان آخر»^(٩).

ولكن يبدو أن أجواء المصالحة هذه لم تستمر طويلاً بفعل عاملين: أحدهما قرب انعقاد مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة، والثاني محاولات حكومة إيهود أولمرت وهي في أيامها الأخيرة أن تزيل ما لحق بها إثر عملية الوهم المتبدد في ٢٥/٦/٢٠٠٦ التي أسرف فيها الجندي جلعاد شاليط، وبدأ أولمرت من ثم يربط بين تجديد اتفاق التهدئة مع الفلسطينيين بالإفراج عن شاليط

وكان هذا أول اصطدام للجهود المصرية لتدشين الحوار الفلسطيني بعد حرب غزة بالعائق الإسرائيلي؛ فقد صرح مسؤول مصري بأن بلاده مستاءة من قرار الحكومة الإسرائيلية ربط اتفاق التهدئة بالإفراج عن شاليط. وقال: «إن مصدر شعورنا بالاستياء هو أن مصر مضت في جهودها بشكل حثيث وأطلعت كلا الجانبين (أي إسرائيل وحماس) على جميع تفصيلات مواقف الطرف الآخر. وكان واضحاً للجميع منذ البداية أن موضوع الجندي ليس مرتبطاً بالاتفاق على التهدئة». واتهم هذا المسؤول الساسة الإسرائيلية بأنهم يفتقدون الشجاعة اللازمة «لاتخاذ قرار بالإفراج عن أسرى فلسطينيين مطلوب إطلاق سراحهم، فالإسرائيليون يفضلون اتخاذ قراراتهم على أساس حساباتهم الداخلية المعقدة بصرف النظر عن تداعيات قراراتهم على الجهد الإقليمي والدولي الذي يستهدف إعادة الاستقرار للوضع في غزة والمنطقة وتثبيت التهدئة لمصلحة الجميع»^(١٠).

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بتبادل الاتهامات بين فتح وحماس بمجرد فشل أي جولة حوارية أو تواضع نتائجهما، وهو ما يشير إلى إشكاليات العلاقة بينهما وطبيعة اللغة السياسية التي تستخدمها الحركتان لإدارة صراعهما السياسي. وبينما مال الطرفان إلى تخفيض مستوى الحرب الإعلامية بينهما قبل بداية أغلب الجولات الحوارية، فإنهما عادتا بشكل متكرر إلى تصعيد اللهجة بعد انتهائهما، ربما بما يدل على أنهما قادران على التفاهم والتلاقي على نقطة وسط إذا أرادا، لكنهما غير راغبين في تقديم تنازلات كل للآخر، إلا في أضيق الحدود وبما لا يؤثر على الوضع الداخلي لكلا الطرفين.

أما الملاحظة الثالثة فتخص أثر التطورات الدولية والإقليمية بشكل خاص على الحوار الفلسطيني، كما اتضح من تداعيات مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة. وكذلك بعد تداعيات الأزمة التي أثارها اكتشاف السلطات المصرية وجود خلية تابعة لحزب الله تعمل على الأراضي المصرية.

وعلى أي حال فقد كانت الرغبة المؤقتة في بدء الحوار الفلسطيني مرتبطة على الأغلب بنتيجة الانتخابات الإسرائيلية في ١٠ من فبراير ٢٠٠٩، التي أفضت إلى صعود كاسح اليمين الإسرائيلي مما أفسح مجالاً أفضل نسبياً من السابق للحوار بين حركتي فتح وحماس اللتين أصدرتا في ٢٠٠٩/٢/١٤ بياناً مشتركاً من القاهرة يؤكد تصميم الجانبين على إنهاء حال الانقسام والقطيعة وتوفير المناخ الملائم من خلال وقف الحملات الإعلامية، وإقرار آليات وصيغ لإنهاء ملف الاعتقالات والتجاوزات في الضفة وغزة لتوفير البيئة لنجاح الحوار الوطني^(١١).

وفي هذا السياق قدّمت القاهرة مبادرة للحوار الوطني الفلسطيني تنص على تشكيل خمس لجان لمعالجة ملفات «تشكيل حكومة توافق وطني محددة المهمات والمدة لرفع الحصار، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس مهنية ووطنية، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية طبقاً لاتفاق القاهرة ٢٠٠٥ ووثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٦»^(٧).

ومع إصدار هذا البيان المشترك بين فتح وحماس بدأت تصريحات التهدئة تتوالى من الجانبين. وإثر اللقاءات التي عقدت بين وفد فتح برئاسة أحمد قريع (أبو علاء) ووفد حماس برئاسة موسى أبو مرزوق في القاهرة، صرح أحد أعضاء وفد فتح للحوار بأن «هناك لغة جديدة، ورغبة في الحوار والمصالحة لم نلمسها سابقاً من حماس، ولدى وفدها رغبة في الاتفاق على كل شيء قبل بدء الحوار في ٢٢/٢/٢٠٠٩». وأضاف أن هذه اللقاءات تمّت بناءً على طلب من حماس، وتمّ خلالها الاتفاق على وقف الحملات الإعلامية والتحريض بين الحركتين، والبدء

وقال برهوم إن «المشاركين في المؤتمر هدفوا إلى تعزيز سلطة أبو مازن في رام الله والتدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني لفرض شروط سيئة على حوارات القاهرة (..) ولطالما حذرت حماس من هذا التسييس وهذه التدخلات. كما أن هذا المؤتمر يفتقر إلى القرارات العملية والفعلية لإنهاء معاناة قطاع غزة بكف الحصار وفتح المعابر، رغم إجماع المشاركين على أن إعادة إعمار غزة لا يمكن أن تتحقق إلا بفتح المعابر وفك الحصار». وأشار إلى أن المؤتمر لم يحدد آليات أو سقفًا زمنيًا لإعادة الإعمار، وبالتالي «ترك المجال لمزيد من الابتزاز لأبناء شعبنا وأهالي غزة». واستهجن برهوم عدم إدانة المؤتمر إسرائيل على عدوانها وعدم تحميلها تبعات إعادة الإعمار. وشدد على أن «أي محاولات من أي طرف لتوظيف هذا المال (يقصد ما تم رسده من منح) توظيفًا سياسيًا أو لاستغلال حاجة قطاع غزة للإعمار لانتزاع المواقف وابتزاز حماس لصالحه هي محاولات بائسة وستبوء بالفشل»^(١٤).

ويبدو أن مشكلات الحوار أخذت منذ منتصف مارس تطفو على السطح بقوة، فما إن أنهت اللجان الفلسطينية الخمس للحوار أعمالها في ٢٠٠٩/٣/١٥، حتى برزت النقاط الخلافية حول موضوعات الحكومة والانتخابات والاعتقال السياسي.

فيما يخص موضوع الحكومة اقترحت فتح حكومة مستقلة وتكونقراط، على أن تعلن هذه الحكومة «التزامها» بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير. أما حماس فتقترح حكومة وحدة وطنية على أساس الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦، على أن تعلن الحكومة الجديدة «احترامها» للاتفاقيات فقط، وتتمسك برفض الاعتراف بإسرائيل. بينما تبنت بعض الفصائل اقتراحًا وسطًا بحيث تضم الحكومة ممثلين للفصائل والتكونقراط معًا. وأصررت فتح على أن يكون رئيس الحكومة شخصية مستقلة ليس لها انتماء فصائلي وذا وجه مقبول دوليًا. غير أن حماس بالمقابل تمسكت بأن يكون لها حق تسميته استنادًا إلى غالبيتها التشريعية، ولكنها لا تشترط أن يكون منتميًا إليها. أما بالنسبة لموضوع الوزارات السيادية فهو يثير خلافًا آخر؛ إذ تتمسك فتح بالألا تشغل حماس أي حقيبة سيادية، لا سيما في الخارجية والإعلام والداخلية، فضلًا عن الوزارتين المعنيتين بإعادة الإعمار وتلقي الأموال اللازمة للإنفاق عليها (وهما وزارة الأشغال والمالية). أما حماس فتطالب بحقائب وزارية رئيسية، لكنها مستعدة للتنازل عنها في حال التوافق^(١٥).

الخلاف التالي يتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية؛ إذ أصررت فتح -ومعها عدد من الفصائل- على إجراء كليهما بالتزامن وقبل ٢٠١٠/١/٢٥، على أن يكون تشكيل لجنة الانتخابات المركزية من صلاحيات الرئيس أبو مازن دون أن يتدخل فيها أحد سواه. أما حماس فتقترح صيغة

وفي الوقت نفسه أكد المتحدث باسم الخارجية المصرية حسام زكي أن الموعد المحدد لمؤتمر إعادة الإعمار هو الثاني من مارس ٢٠٠٩، وأشار إلى قرار مصر تأجيل الحوار الفلسطيني لفترة محدودة الذي «أُخذ بسبب أهمية توفير المناخ الملائم وأهمية أن تُعقد المصالحة على خلفية من الهدوء وليس على خلفية استمرار العمليات العسكرية». وقال إن «القاهرة تلقت بارتياح كبير ردود فعل فلسطينية كثيرة تتمسك ببدء جهود المصالحة بشكل سريع على الرغم من الظروف المحيطة باعتبارها حاجة فلسطينية أصبح عليها توافق وطني كبير»^(١١).

غير أن التفسيرات المقبلة من غزة لتأجيل الحوار كانت تركز على تفضيل مصر ذلك؛ لأنها لم تتمكن من حل القضايا الشائكة، وخصوصًا ملف الاعتقال السياسي، فضلًا عما تناثر من أنباء حول تردد بعض أمناء الفصائل في الحضور إلى القاهرة (وخصوصًا خالد مشعل ورمضان عبد الله شلح)، هذا بالإضافة إلى رغبة مصر في معالجة ملف الحوار الوطني بعد إنهاء ملف التهنة مع الاحتلال^(١٢).

وعلى الأثر بدأت التحليلات ترسم حدودًا لما يمكن أن تنجزه أي مصالحة فلسطينية في ظل حقيقة أن «الفلسطينيين كانوا، وربما ما زالوا، يسيرون في خطين متناقضين؛ ليس في التكتيك فقط، بل في الاستراتيجية أيضًا، بين خط يقول بجدوى التفاوض كسبيل لمنع السلوك العدواني الإسرائيلي والتوصل إلى تسوية على قاعدة المبادرة العربية والوساطات الدولية، وخط مقابل يعتبر كل ذلك عبثًا ويدعو إلى استمرار المقاومة مهما كان الثمن»^(١٣).

العائق الثاني أمام الجهود المصرية لدفع الحوار الفلسطيني تمثّل في الموقف الأمريكي في مؤتمر شرم الشيخ لإعادة الإعمار، الذي أعاد الحوار إلى نقطة الصفر تقريبًا.

وبعد أجواء التفاؤل في ختام جلسة الحوار الوطني الفلسطيني ٢٠٠٩/٢/٢٦ التي انتهت بتوقيع اثني عشر فصيلة -بما فيها حركتنا فتح وحماس- بيانًا مشتركًا أكد طي صفحة الانقسام وبداية مسيرة التوافق، جاءت أقوى الضربات للحوار الفلسطيني في خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أمام مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة في ٢٠٠٩/٣/٢، الذي أعادت فيه تأكيد ضرورة أن تلبى أي حكومة فلسطينية الشروط الثلاثة للجنة الرباعية الدولية.

وفي اليوم التالي مباشرة أصدر المتحدث الرسمي باسم حماس فوزي برهوم بيانًا اعتبر فيه أن المؤتمر وُظف سياسيًا للضغط على حماس وابتزاز مواقفها من قبل بعض المشاركين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق تذهب بعض التحليلات إلى أنه رغم صمود حماس وأهل غزة في الحرب، وعدم نجاح إسرائيل في تحقيق أهدافها، إلا أن الجهود العربية كانت ولا تزال متجهة نحو إطلاق عملية التسوية من جديد، في حين تريد إسرائيل مقابل ذلك اعترافاً فلسطينياً واضحاً بيهوديتها، وأن «كل الاختلاف الفلسطيني الداخلي إنما يتعلق بشروط الرباعية الدولية، وأن زيارات المسؤولين المصريين الراعين للحوار الفلسطيني إلى واشنطن إنما تهدف لمعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة يمكن أن تقبل اتفاقاً فلسطينياً داخلياً لا يعترف بإسرائيل»^(١٩).

دور المستقلين الفلسطينيين وفصائل الجهاد والشعبية والديمقراطية في الحوار الفلسطيني

خلال اجتماعات عقدت في غزة طرح المستقلون الفلسطينيون على حركتي فتح وحماس، عرضاً يهدف إلى الالتفاف على عقدة الحكومة التي تقف حائلاً دون تحقيق أي تقدم في الحوار الفلسطيني وتهدد بإفشاله، وصرح ممثل المستقلين في الحوار د. ياسر الوادية بأن هذا العرض يتضمن أن تلتزم حكومة الوفاق الوطني المرتقبة بالاتفاقات التي وقعتها الحكومات الفلسطينية السابقة من دون تجاهل منظمة التحرير أو التعرض لها بشكل يمكن أن يمس شرعيتها. وأضاف أن هذه الحكومة ستسمى «حكومة الرئيس» الذي سيكلف شخصية ما برئاسة الحكومة، على أن يتضمن خطاب التكليف إعلاناً من رئيس الحكومة بالالتزامات التي وقعتها الحكومات السابقة. وقال إن هذا الطرح يصب في مساع تبذل لإيجاد مخرج لعقدة الحكومة التي تراوح مكانها، وأنه أبلغ المسؤولين المصريين بهذا الاقتراح الذي لقي ترحيباً مصرحاً، لأنهم كانوا يريدون لجولة الحوار الجديدة التي ستبدأ في ٢٦/٤/٢٠٠٩ أن تكون حاسمة، وألا تأخذ شكلاً روتينياً بحيث تعيد كل من فتح وحماس إنتاج مواقفهما المعروفة^(٢٠).

ويعتبر طرح المستقلين الفلسطينيين هذا قريباً من المقترح المصري القائل بأن يقوم الرئيس أبو مازن بتكليف شخصية مستقلة برئاسة الحكومة في رام الله (وهو سلام فياض غالباً)، بالتوازي مع تشكيل لجنة من الفصائل والمستقلين تكون قناة اتصال بين حكومة رام الله وحكومة حماس، وأن تنتقل هذه اللجنة بين رام الله وغزة للإشراف على مهام حكومة رام الله والتنسيق مع حكومة حماس في ملف إعادة إعمار غزة الذي ستؤول مهامه بشكل مباشر إلى حكومة رام الله، إضافة إلى الإعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة.

وفي هذه الأثناء طرحت الجبهة الشعبية وحركة الجهاد الإسلامي تشكيل حكومة مؤقتة، من دون برنامج سياسي تكون مهمتها تسيير شؤون البلاد وإعادة إعمار غزة والتحضير للانتخابات. ورغم أن أنباءً أفادت باحتمال قبول حماس هذا

التوافق على تشكيل هذه اللجنة، لكن فتح وفصائل منظمة التحرير رفضت ذلك. وبقيت قضية نظام الانتخابات محل اختلاف أيضاً بين الفصيلين الكبيرين؛ فبينما تريد فتح أن تجرى الانتخابات على أساس النسبية الكاملة، تقترح حماس «النظام الانتخابي المختلط». أما في ملف المعتقلين السياسيين، فترى فتح أن هذا الملف سيتهي مع انتهاء الانقسام وسيكون من باب تحصيل الحاصل، في حين تصر حماس على الإفراج عن كل معتقلي الضفة الغربية، وعدم اتباع سياسة «الاعتقال الدوار» أي الإفراج عن مجموعة، واعتقال أخرى جديدة، وهكذا^(٢١).

وإزاء هذه الخريطة من الخلافات المركبة رفعت اللجان الخمس الأمر إلى لجنة عليا لتقريب وجهات النظر. وبرزت ثلاثة تقييمات للموقف؛ أولها يرى أن حجم الخلافات ما زال كبيراً، مما يقتضي التريث وعدم المبالغة في التشاؤم أو التفاؤل. وثانيها يقول إن الحوار حقق إنجازات مهمة وتقدماً نسبياً في كثير من القضايا. أما التقييم الثالث فيرى أن الأهم هو الاتفاق على حكومة مهمتها إعمار غزة وإجراء الانتخابات مع محاولة إنشاء لجنة وطنية عليا كمرجعية فلسطينية لحين إجراء انتخابات منظمة التحرير الفلسطينية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة تختلف عن اللجنة السادسة للحوار الفلسطيني، وهي لجنة التوجيه والإشراف العليا التي تضم الأمناء العاميين للفصائل وعدداً من المستقلين الفلسطينيين والمسؤولين المصريين، ومهمتها حل الخلافات أو المشكلات التي تعترض عمل لجان الحوار الخمس، وهي (منظمة التحرير، والمصالحة، والأمن، والانتخابات، والحكومة)^(٢٢).

وبعد انتهاء أعمال هذه الجولة الأولى من الحوار الفلسطيني وتعليق أعمال لجان الحوار الخمس في ظل الخلافات بين حركتي فتح وحماس، دعت القاهرة الفصائل إلى معاودة الحوار بعد القمة العربية الحادية والعشرين التي ستعقد في الدوحة. وأبدى نبيل شعث (عضو وفد فتح) تفاؤلاً بفرص التوصل إلى اتفاق، لكنه عبّر عن أمه في التوصل إلى اتفاق قابل للتطبيق، وأشار إلى أن الخلافات تدور حول: البرنامج السياسي للحكومة وشكلها، والنظام الانتخابي، وأجهزة الأمن، وتمثيل حركتي حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير الفلسطينية. وأشار شعث إلى أن فتح غير متمسكة بشروط اللجنة الرباعية، لكنها في الوقت نفسه لا تريد حكومة قد تتعرض لحصار مالي وسياسي^(٢٣).

ومع نهاية الجولة الأولى من الحوار يمكن ملاحظة ثلاثة أمور، أولها: وجود تضارب فلسطيني في تقييم نتائج الحوار ربما بما يخفي رغبة في التكتف على ما يدور فيه. والثاني: وضوح الدعم العربي للجهود المصرية في الحوار الفلسطيني (وسنشير إلى ذلك في موضعه)، والثالث: إصرار الولايات المتحدة على اعتراف أي حكومة فلسطينية مقبلة بشروط الرباعية الدولية.

ليس هناك اتفاق بين فتح وحماس حتى حول المفاهيم الأساسية التي تحدث كلتا الحركتين عنها

الاستراتيجي أو الوطني وتخريب الجهود المصرية، أصبحت كلها كالكرة التي تتقاذفها كل من فتح وحماس هروباً من الظهور بمظهر الطرف المعطل للحوار، ذلك المظهر الذي سيترتب عليه كثير من النتائج على صعيد ميزان القوى الفلسطيني، وعلاقات الفصليين الكبيرين بالقوى الإقليمية والدولية، وكذلك على صعيد مستقبل عملية التسوية والوضع الفلسطيني برتمته.

من جهة أخرى هدت حركة حماس بعدم المشاركة في جولة الحوار الفلسطيني المقررة مطلع شهر يوليو ٢٠٠٩ في القاهرة بعدما تصاعد التوتر بينها وبين حركة فتح إثر مقتل (محمد السمان ومحمد ياسين) القياديين في كتائب القسام على أيدي قوات أمن السلطة. واعتبر فوزي بروهوم -الناطق باسم حماس- في بيان صحفي أنه «لا معنى للحديث عن أي حوار مع حركة فتح في ظل ما جرى أو ما يجري من تصعيد يومي خطير من قبل أجهزة أبو مازن وحركة فتح ضد حركة حماس وأبنائها وقياداتها في الضفة الغربية. وقال إن على فتح أن «تختار إما الحوار وإما الارتقاء في أحضان العدو الصهيوني واستكمال دورها التصفيوي». بينما أكد القيادي في حركة حماس صلاح البردويل أن الحركة «تعكف في هذه الأثناء على دراسة تعليق مشاركتها في حوار القاهرة احتجاجاً على هذه الجرائم المتلاحقة». وطالب مصر التي ترعى الحوار «بالزام عباس بوقف الاعتقالات السياسية والإفراج عن المعتقلين السياسيين كافة»^(٢٤).

وعلى سبيل تلخيص البعد الفلسطيني في الحوار الوطني يمكن الادعاء بأن خصوصية الحالة الفلسطينية وتعقدتها بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، وما يحيط بها من متغيرات عربية وإقليمية ودولية، لم يسمح منذ البداية بتوقع توصل حركتي فتح وحماس إلى نتائج تتجاوز المستوى التكتيكي المتعلق بنفاهات جزئية، ومن ثم صدقت التحليلات القائلة بأن الحراك الفلسطيني الداخلي والتوجه نحو الحوار والمصالحة ليس سوى نتيجة ضغوط خارجية وداخلية، مما يجعل الحوار خالياً من أي مضمون استراتيجي أو شامل يمكن أن يفضي إلى تحسن الوضع الفلسطيني ناهيك عن العربي من باب أولى^(٢٥).

ومن المثير في هذا الصدد أن المشكلات ذاتها كانت تتكرر في الجولات الحوارية بصياغات مختلفة، فبعد أكثر من عامين على اتفاق مكة لا يزال الأمر يتعلق ببرنامج الحكومة و«التزامها» أو «احترامها» الاتفاقات التي وقعتتها منظمة التحرير الفلسطينية.

الاقتراح، إلا أن أحمد قريع (رئيس وفد حركة فتح للحوار) قال إن «هذا الطرح غير واقعي، ولن يقبل لأن الحكومة الفلسطينية التي ستشكل يجب أن تعترف بالاتفاقات التي وقعتتها منظمة التحرير حتى يمكن لها القيام بمهامها وعلى رأسها كسر الحصار وتشغيل المعابر وتولي إعادة إعمار غزة». ومن ناحية ثانية أكد زياد النخالة (نائب الأمين العام للجهاد الإسلامي) أن قريع تمسك بضرورة أن تعترف الحكومة المقبلة بشروط الرباعية مثلما اشترطت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية، وأن «الاعتراف يجب أن يكون واضحاً وشفافاً مثل الكريستال»^(٢٦).

ومع سيادة التشاؤم في رام الله بشأن مال الحوار مع حماس، برز اتجاه قبل بداية الجولة الرابعة من الحوار في القاهرة في ٢٧/٤/٢٠٠٩ يتبنى فكرة الضغط على حماس عبر التلويح بتحويل حكومة تصريف الأعمال التي يرأسها د. سلام فياض إلى حكومة رسمية تشارك فيها الفصائل المنضوية تحت جناح منظمة التحرير الفلسطينية. وكان المجلس الثوري لحركة فتح قد أوصى في اجتماعه في فبراير ٢٠٠٩ بتشكيل حكومة منظمة التحرير إذا ما فشل الحوار مع حماس. وبينما كان واضحاً أن حركة فتح ستشارك في هذه الحكومة، لم يكن موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واضحاً (وهي ثاني أكبر فصيل في منظمة التحرير)؛ إذ تخوفت الجبهة من المشاركة لأن بعض قياديينها رأوا أن هذه الحكومة من شأنها تعزيز الانقسام^(٢٧).

وبينما كانت هذه النقاشات لتشكيل «حكومة منظمة التحرير» في رام الله تجري على قدم وساق، كانت حكومة حماس في غزة تستعد لاحتمالات فشل الجولة الرابعة في حوار القاهرة؛ إذ قامت حماس بتعيين وزير داخلية جديد بدلا من سعيد صيام الذي اغتالته إسرائيل في حربها على غزة. وكانت حماس قد أرجأت الإعلان عن الوزير الجديد إلا إذا فشل الحوار الفلسطيني، وقد اختارت لهذا المنصب فتحي حماد النائب في المجلس التشريعي الذي انتخب عام ٢٠٠٦، وهو أحد صقور حماس، ومعروف بحدّة آرائه فيما يخص حركة فتح؛ إذ سبق أن هدد أثناء حرب غزة بأن تقوم كتائب القسام باغتيال مسؤولين في سلطة رام الله ضالعين في التآمر لدفع إسرائيل لشنّ حرب على غزة^(٢٨).

ويبدو أن فشل الجولة الرابعة من الحوار أواخر أبريل ٢٠٠٩ قد بدأ يرسم الحدود الفعلية لأي رهان محتمل على نجاح الحوار الفلسطيني في التوصل إلى اتفاق لإنهاء الانقسام، على الأقل في ضوء المتغيرات الفلسطينية والعربية والدولية القائمة حالياً؛ فقد بدأت إثر انتهاء تلك الجولة لغة التصعيد والتهامات بإفشال الحوار تتعالى؛ فأصبحت تُهم تعطيل الحوار وإفشاله والتعنّت في المطالب الفصائلية وافتقاد المرونة وغياب الحس

ويمكن الادعاء أن الخلاف الفلسطيني فيه محركات داخلية فصائلية (وربما شخصية في بعض الأحيان) تلعب دوراً محورياً في استمراره. ولذا يصبح من المشروع التساؤل هنا: لماذا أصرت حركتنا فتح وحماس على التمترس في ذات الموقع وتسعير صراعهما رغم حدوث تطورات إقليمية مهمة في عام ٢٠٠٩ كانت كفيلة بهدنة الأوضاع بينهما، لو أنهما راجعتا النهج السابق. وبنظرة مقارنة ومبتسرة نوعاً ما، يلفت النظر في هذا السياق أن عام ٢٠٠٩ شهد حدوث تطورات في الاضطرابات اللبنانية الداخلية، بحيث ابتعد زعيم الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط عن تحالف الموالاة (أو فريق الرابع عشر من آذار) وشارك في احتفال حزب الله بالذكرى الثالثة للانتصار على إسرائيل في ١٤/٨/٢٠٠٩ (٢٧).

ورغم أنه من الصحيح أن كثيراً من سمات الأزمة اللبنانية الداخلية قد استمرت حتى بعد تشكيل حكومة سعد الحريري في ٩/١١/٢٠٠٩ (بعد مخاض عسير استغرق خمسة أشهر)، إلا أن سمات التهدة أقله على صعيد الخطاب بدأت تظهر لدى قوى لبنانية متعددة. وهو ما لم تشهده الساحة الفلسطينية التي كانت تزداد استقطاباً بشكل يُفشل أي إمكانية لنجاح أي حوار وطني فلسطيني رغم الضغط العربي لإنجاحه ولو جزئياً أو شكلياً.

المفارقة هنا أن ثمة عوامل داخلية فلسطينية وخارجية (عربية وإقليمية ودولية) سهّلت فتح نافذة صغيرة أمام بدء الحوار بحيث استطاعت حركتنا فتح وحماس تجاوز عقدة عدم الجلوس معاً على طاولة واحدة. لكن تلك العوامل ذاتها لم تستطع المضي بالحوار الفلسطيني أبعد من ذلك، فبقي الأمر في نطاق الضغط لبدء الحوار لكن دون الاهتمام بأن يصل إلى نتائج ملموسة يمكن أن يلمسها المواطن الفلسطيني.

ومن الواضح أنه ليس هناك اتفاق بين فتح وحماس حتى حول المفاهيم الأساسية التي تتحدث كلتا الحركتين عنها؛ فمفهوم «الوفاق الوطني» مثلاً يبقى غامضاً إذ وجدنا أجدتين مختلفتين حول أولويات هذا الوفاق. ويقود ذلك إلى سمة التراجع عن المواقف وزيادة المطالب أو تغييرها وفقاً لرؤية الطرفين وقراءتهما لتطورات الوضع الداخلي والعربي والدولي. كما تبرز سمة الربط بين السير في الحوار وتلبية اشتراطات معينة نظراً لاختلاف أهداف فتح وحماس من الحوار؛ فبينما تريد الأولى أن تعود إلى بسط سيطرتها على غزة والمشاركة في جميع مؤسساتها وشؤونها الحياتية، تريد حماس أن تضمن أن الحوار وما يمكن أن يترتب عليه من انتخابات أو غيره لن يخرجها من المشهد السياسي الفلسطيني. ويرى البعض أنه حتى إذا توصلت الفصائل إلى اتفاق مصالحة في القاهرة أو في أي مكان آخر، فإنهما سيعودان للخلاف حول تفسير

والملاحظ أن خلافات الفصائل كانت تزداد كلما تعلّق الأمر بالسلطة ومكاسيها، ويبدو هنا أن لا حل حقيقياً لصراع حماس وفتح في ظل استمرار تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية؛ فقد سيطر على الفصائل في أغلب شهور ٢٠٠٩ الرغبة في توجيه الرسائل بأن كلا منهما قادر على المضي في خطه وتوجّهه دون حاجة إلى الآخر، مع استثناء بسيط يتعلق بتهدة لغة الصراع في أوقات معينة بهدف استكشاف نيات الطرف الآخر، واستكشاف مدى تأثير حرب غزة على تماسك رؤيته وعناصر قوته الداخلية وتحالفاته الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبدا أن الفصائل مقتنعان تماماً بأن يربطاً نفسيهما بقراءة مجمل التطورات بعد الحرب على النحو الذي يخدم رؤية كلا الفصائل، بما يوفر في النهاية الظروف المثلى لبقاء وضع الانقسام الداخلي على ما هو عليه دون أي تغيير جوهري.

ربما يقول البعض بأن مقتضيات الأمر الواقع تبرز الحاجة لاستمرار السلطة الفلسطينية، لكن القضية الوطنية كانت ولا تزال تواجه مهمات أكبر وأكثر إلحاحاً، منها ضرورة التصدي للسياسات الاستعمارية الإسرائيلية المستمرة في تهويد القدس وتفريغها من سكانها العرب وتغوّل الاستيطان في الضفة الغربية والمبالغة في التضييق على الشعب الفلسطيني حتى يكون سيناريو التهجير ممكناً وسهلاً بمرور الوقت.

وتميل بعض التحليلات إلى أن «الأزمة الفلسطينية الراهنة ذات جذور عميقة في التاريخ السياسي الفلسطيني، ومن غير الممكن التوصل إلى قراءة صحيحة للحظة الفلسطينية الراهنة، وللتحول الذي يشهده المجتمع الفلسطيني واتجاهاته، بدون قراءة السياق التاريخي لبروز حركة فتح والاتجاه الإسلامي الفلسطيني، وبدون استطلاع دقيق لشروط التحولات السياسية في السياق الفلسطيني». وإذا ما أريد لأي حوار وطني أن ينجح فلا بد من إيجاد تصور لإعادة بناء اللّمة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يستحيل عملياً دون إعادة نظر في النهج السياسي لكل من سلطتي رام الله وغزة على حد سواء (٢٨).

ودون التقليل من أهمية التأثير الدولي والإقليمي في تأجيج الصراع الفلسطيني الداخلي في الفترة الثانية من ولاية جورج بوش الابن (مطلع ٢٠٠٥ إلى نهاية ٢٠٠٨)، لربما يكون العنصر الداخلي في القضية الفلسطينية تفوق في أهميته في أغلب شهور عام ٢٠٠٩ على العنصرين الإقليمي والدولي اللذين جنحا إلى أجواء ملحوظة من التهدة سواء بسبب الخطاب الأمريكي الجديد على لسان الرئيس أوباما (وإن لم تتم ترجمته إلى سياسات عملية)، أو بسبب الحركة الإقليمية اللافتة (ذات التوجهات التصالحية) لتركييا طوال عام ٢٠٠٩، التي ربما يمكن وصفها بالاختراقات الإقليمية في بعض الحالات.

ثانياً- الدائرة العربية: الاكتفاء بتشجيع الحوار الفلسطيني ودعم الجهد المصري

طوال عام ٢٠٠٩ بقي البعد العربي المحيط بالقضية الفلسطينية أميل إلى السكون وانتهج سياسة «الحد الأدنى» من الدعم المرهون بالمعادلات الإقليمية والدولية. واتضح أكثر غياب القدرة العربية على تغيير هذه المعادلات والجروح نحو التكيّف مع الاشتراطات الدولية، رغم الفرصة التي لاحت مع تولي إدارة الرئيس باراك أوباما مقاليد السلطة، خصوصاً في الشهر الأول لتلك الإدارة، ولربما كان يمكن أن تتخذ السياسة الأمريكية منحى مختلفاً لو كتّف العرب ضغوطهم وأصروا على انتشال الحالة الفلسطينية من براثن التغول والعدوانية الإسرائيلية المتصاعدة.

وهكذا لم تستطع الدول العربية فرض مطلب رفع الحصار عن غزة أو إعادة فتح المعابر ناهيك عن ممارسة الضغط على واشنطن حتى تغيّر سياستها التي مازالت تراهن على استمرار الانقسام الفلسطيني (كما سنشير أدناه)، لأن هذا هو السبيل الوحيد لاستئناف عملية التسوية مادام الضغط على إسرائيل مستبعداً حتى إشعار آخر، ومادام الموقف العربي الرسمي متراحياً إلى هذا الحد.

يمكن تفسير ضعف الموقف العربي الرسمي استناداً إلى «الخلافات والانقسامات التي برزت بين بعض الدول العربية بشأن التعامل مع العدوان الإسرائيلي على غزة، والتي أضافت عناصر جديدة للتوتر في العلاقات العربية-العربية، خاصة بين دولتين رئيسيتين هما سوريا ومصر. كما أن العدوان وتداعياته عززا من سياسة المحاور في العلاقات العربية-العربية، وهي سياسة لها تأثيراتها السلبية على التضامن العربي والعمل العربي المشترك، لا سيما وأن أطرافاً خارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تشجّع هذه السياسة وتوظّفها لحساب مصالحها»^(٣٠).

اللافت هنا أن سياسة «المصالحات العربية» التي قادتها السعودية انعكست على لبنان لكنها لم تغيّر الوضع الفلسطيني. هذه السياسة أسفرت عن تقارب سعودي-سوري لافت، ونجحت في حلحلة الأزمة اللبنانية الداخلية، وبعد شهر تقريباً من زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز دمشق في ٧ و ٨ أكتوبر، شهد لبنان ميلاد حكومة سعد الحريري في ٩/١١/٢٠٠٩ بعد مخاض عسير استغرق خمسة أشهر^(٣١).

يقول البعض مفسّراً تردّي الوضع الفلسطيني عموماً وإخفاق الحوار الفلسطيني خصوصاً، إن الأمر يعود إلى العجز عن إدراك تأثير الصراعات العربية-العربية على الوضع الفلسطيني الذي يبقى تحسنه مرتبطاً إلى حد كبير بمثلث العلاقات السعودية المصرية السورية. وقد انعكست سياسة

نصوص هذا الاتفاق أو ربما يلجأ إلى اتخاذ خطوات تخلّ بجوهر الاتفاق، أو ربما تبرز شخصيات داخل الفصيلين تعارض حدوث المصالحة، مثلما حدث بعد إعلان القاهرة في مارس ٢٠٠٥، واتفاق مكة في فبراير ٢٠٠٧، وإعلان صنعاء في مارس ٢٠٠٨، التي أخفقت جميعاً في تخفيف حدة الصراع السياسي بين الطرفين على الأرض، وإن لم تخفق في تهدئة الخواطر ووقف الحملات الإعلامية بشكل آني بحيث يتوافر للاتفاق أن يرى النور لساعات على الأقل، قد تطول لأسابيع قبل أن يظهر الاختلاف على تفسير الاتفاق وبنوده.

باختصار يتمحور الخلاف بين قياديي فتح وحماس في التصارع على القيادة والسلطة؛ يتصارع الفريقان على مجرد إدارة سلطة تحت الاحتلال. وبناءً عليه يتحمل الفصيلان المسؤولية عن الشلل الذي وصلت إليه الساحة الفلسطينية، ومظاهره المتمثلة في: الانقسام بين الضفة وغزة، وتآكل دور المؤسسات الجامعة مثل منظمة التحرير الفلسطينية ومجلسها الوطني والمركزي، ومحدودية دور السلطتين التنفيذيتين في غزة ورام الله، الأمر الذي أدى في المحصلة إلى تدهور بنية الحركة الوطنية الفلسطينية. ومن البديهي في ظل هذه الحالة أن السياسة الفلسطينية ما عادت قادرة على السير في أي برنامج، سواء أكان برنامج المقاومة (الذي لم تعد ترغب فيه قيادة فتح ولم تعد حماس تستطيعه)، أم برنامج التسوية (الذي يعوقه ضعف فاعلية الوضع الفلسطيني، وعودة تنبهاه إلى سدة الحكم متزعمًا ائتلافًا يمينيًا متطرفًا ومعاديًا للتسوية ورافضاً لوقف الاستيطان أو حتى مجرد تجميده بشكل مؤقت). إن هذه الأزمة المستفحلة في الساحة الفلسطينية ليست مجرد أزمة انقسام، على ما يقال أو يعتقد على نطاق واسع، بل هي أيضاً محنة تتعلق بافتقاد هذه الساحة للقيادة بمعانيها الوطنية، وللسياسة بمعناها المسؤول، ناهيك عن وجود أزمة أعمق تتعلق بتدهور بنية ومؤسسات العمل الفلسطيني، وتردي العلاقات الداخلية الفلسطينية، وانحسار القدرة على الفعل؛ بالمقاومة أو بالتسوية^(٣٨).

ولعل هذا الواقع المؤلم المرشح للاستمرار يكشف عن أن «الساحة الفلسطينية لم تعد قادرة وحدها على تجاوز أزمة الاختلاف والانقسام والتنازع بين قطبيها الرئيسيين والمقررّين بإمكانياتها وشؤونها، لا سيما في غياب تيار ثالث ضاغط، بحكم ضعف الفصائل الأخرى، وأيضاً بالنظر لعدم تبلور تيار شعبي يسهم بقوة في توليد قوة دفع باتجاه استعادة الساحة الفلسطينية وحدتها وحيويتها»^(٣٩).

وإذا كان وضع الداخل الفلسطيني هو هذا، فماذا عن مواقف الدول العربية؟ وعلى أي نحو جاءت إسهاماتهم في موضوع الحوار الفلسطيني بعد حرب غزة ومآسيها العظام؟

اتخذها مجلسها الوزاري نفسه، وبقيت حبراً على ورق، ومن أمثلتها: قرار وزراء الخارجية العرب في نوفمبر ٢٠٠٦ بكسر الحصار المضروب على غزة بعد المجزرة الإسرائيلية في بيت حانون التي سقط ضحيتها ١٨ فلسطينياً.

يُذكر أن قيادات فتحاوية مثل عزام الأحمد وعبد الله الإفرنجي وقدورة فارس قد أقرت عدة مرات عام ٢٠٠٨ بوجود «فيتو أمريكي» على الحوار بين فتح وحماس، لكنها لم تكن ترى أن فتح ملزمة بهذا الفيتو، وأنها ستذهب إلى الحوار متى رأت في ذلك مصلحة وطنية. كما نفى الرئيس عباس غير مرة خضوعه للفيتو الأمريكي على الحوار، وقال: «نحن لا نقبل ولا نسمح بأي فيتو إقليمي أو دولي أو محلي أن يقف حجر عثرة في طريق المصالحة الوطنية»^(٣٥).

ولطالما تحدث قادة حماس عن العامل الأمريكي باعتباره عائقاً حقيقياً أمام المصالحة، وهو ما أشار إليه صراحة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في افتتاح مؤتمر الدول المانحة في برلين ٢٤/٦/٢٠٠٨؛ إذ دعا موسى إلى أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في رفع ما سماه الفيتو المفروض على المصالحة الفلسطينية، ودخل موسى في جدل حاد مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس التي أجابت بأنه من غير الممكن «تحقيق السلام من دون وجود شريك للسلام»^(٣٦).

بيد أن الأخطر هو أن الجامعة العربية لم تستطع بالفعل أن تقف على الحياد من طرفي الصراع الفلسطيني، وأبدت في بعض الأحيان انحيازاً واضحاً لحركة فتح وتيار التسوية مع إسرائيل، في مقابل توجيه مسؤولي الجامعة أكثر من مرة انتقادات صريحة في بعض الأحيان لحركة حماس وتيار المقاومة الفلسطيني.

فقد دعا الأمين العام للجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى أمام اجتماع البرلمان العربي الانتقالي الذي انعقد بالقاهرة في ٢٦/١٢/٢٠٠٩، دعا حركة حماس إلى التوقيع على ورقة المصالحة المصرية، ونوّه بتوقيع حركة فتح عليها. وقال موسى إن الانقسام الفلسطيني طعن القضية الفلسطينية طعنة لا زريدها نجلاء، ودعا إلى سرعة المصالحة وعدم طرح حجج لتأخيرها، وعدم الوقوف أمام تفصيلات تافهة. وأضاف: «كل الأمور والتفصيلات والاقتراحات في نظر التاريخ تافهة إذا ما قورنت بانقسام الصف، وحيث تُعرف التفصيلات ستُعرف كم هي تافهة هذه الخلافات». كما أكد موسى أن الدول العربية لن تقبل باتفاق سلام من دون القدس التي احتلت عام ١٩٦٧، ولن تقبل بأن تُصطنع «قدس أخرى». ودعا لجنة المتابعة العربية الوزارية التابعة للجامعة الدول العربية إلى اتخاذ موقف حاسم ونهائي من مصير مبادرة السلام العربية، حيث لم يعد مقبولاً أن تبقى مطروحة إلى ما لا نهاية، وأشار

عزل سوريا عربياً ودولياً على تقليص إمكانية حصول المصالحة الفلسطينية مادامت دمشق تحتضن ثمانية فصائل لا يختلفون معها في كثير من الأمور، ويبقى من الصعب إقناعهم بجدية الحوار الفلسطيني في ظل عزل سوريا، الذي يعني في التحليل الأخير عزل هذه الفصائل أيضاً. ومن المهم إدراك أن كلا من السعودية ومصر وسوريا تملك نفوذاً واضحاً في الشأن الفلسطيني، ولا قدرة لثنتين منهما على تهميش الثالثة، بدليل إخفاق اتفاق القاهرة عام ٢٠٠٥، وإخفاق اتفاق مكة عام ٢٠٠٧ في حل الإشكال الفلسطيني الداخلي^(٣٧).

يتخوف البعض في هذا السياق من أن يكون الحوار الفلسطيني مؤسساً على استبعاد حماس أو إخراجها من النظام الفلسطيني عبر انتخابات جديدة، أي من الباب نفسه الذي دخلت منه. ويبرز هنا تصريح عضو المكتب السياسي لحماس وممثلها في لبنان أسامة حمدان في أكتوبر ٢٠٠٨، إذ صرح بأن حركة حماس تتحفظ على الأسلوب الذي تنتهجه مصر للتحضير لحوار وطني فلسطيني؛ فالحركة لا تريد حواراً يؤدي إلى فرض وصاية على الشعب الفلسطيني. حماس لا تريد أن تطرح عليها تصورات وأوراق وأن يكون المطلوب منها إما أن تقبله كاملاً وإما أن ترفضه بالكامل؛ لأن هذا معناه فرض وصاية على الشعب الفلسطيني مرفوضة من حيث المبدأ، واعتبر حمدان أن هذا الأسلوب في إدارة الحوار يؤسس لمشكلة ولا يفتح الباب لحوار^(٣٨).

وفي ضوء هذه الخلفية عن البعد العربي وتأثيره على قضية فلسطين ستتطرق هذه الجزئية باختصار لأدوار جامعة الدول العربية والسعودية وسوريا في موضوع الحوار الفلسطيني.

١- دور جامعة الدول العربية:

ليس جديداً القول إن الجامعة العربية تسجّل بمرور الوقت مزيداً من الغياب عن التأثير في القضايا العربية، وربما القضية الفلسطينية بدرجة أكبر من غيرها من القضايا، رغم أن قضية فلسطين تبقى (وفقاً لتصريحات أغلب الساسة العرب) هي القضية الأهم والأكثر تأثيراً على مسار النظام العربي وطبيعة علاقاته بالإقليم والعالم على حد سواء.

إن عجز النظام العربي عن لعب دور فعلي في دعم القضية الفلسطينية دفع الأمين العام للجامعة للقول مطلع عام ٢٠٠٨ «أطالب كل العرب أن يرفعوا أصواتهم على الأقل لوقف الحصار على غزة، وإمداد أهلها بكل ما يستطيعون من أموال ودواء وطعام، وخاصة أنها في حصار كامل وعدوان يومي، وهذا موقف يجب ألا يُترك دون موقف عربي»^(٣٩).

ومع أهمية هذا الموقف اللفظي إلا أنه لم يجد ترجمة له على أرض الواقع؛ لا بل إن الجامعة العربية لم تستطع تنفيذ قرارات

وقد ردَّ الرئيس مبارك على هذه الرسالة بالثناء على حكمة العاهل السعودي ورؤيته النافذة المناهزة لمصالح شعب فلسطين وقضيته العادلة. وقال إن رسالة الملك «تضيف برهاناً جديداً على تطابق مواقف مصر والسعودية من القضية الفلسطينية وقضايا العالم العربي والإسلامي بما يواجهه من تحديات وأزمات ومخاطر»^(٤١).

وبعيداً عن التفاصيل المتعلقة بدلالة الرسائل على جودة العلاقات المصرية-السعودية، تكتسب رسالة العاهل السعودي أهميتها بعد الانتقادات التي وجَّهت إلى مصر أثناء حرب غزة وبعدها من عدة أطراف عربية وإقليمية.

على صعيد آخر كان للسعودية موقفها الواضح من الخلافات الفلسطينية الداخلية والاشتباكات التي جرت في الضفة الغربية مطلع يونيو ٢٠٠٩، وعبرت صحيفة الوطن السعودية القريبة من الدوائر الرسمية هناك عن قلقها من تداعيات تلك المواجهات الدامية وإمكانية تدهور العلاقات الفلسطينية الداخلية، مما يضع الحوار الفلسطيني الذي ترعاه القاهرة في مهب الريح، بعد أن كادت الجهود المصرية تحقق أهدافها ويقطف الفلسطينيون ثمارها. لذا فإن «المطلوب من باقي الفصائل الفلسطينية: السعي لإبراز دورها في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ النضال الوطني، والعمل على تقريب وجهات النظر بين الفصيلين المختلفين (أي فتح وحماس). كما أن المطلوب أيضاً ممارسة ضغط حقيقي عربي وإسلامي على طرفي النزاع ودفعهم للانطلاق بالحوار الوطني إلى نهاياته المنطقية من خلال استمرار الزخم المصري وحتى استكمال لأهداف المنشودة، وإعادة رتق الفتوق التي طرأت على النسيج الوطني الفلسطيني. وشك، فإن استمرار حالة التشرذم والانقسام الحالية ستضرب كل الجهود التي بُذلت سابقاً لإعادة إعمار قطاع غزة المدمر، وقبل ذلك ستضعف من الموقف التفاوضي للفلسطينيين وستضعفهم بجميع شرائحهم لقمة سائغة للعدو المتربص بهم»^(٤٢).

كما انتهز الملك عبد الله فرصة انعقاد المؤتمر السادس لحركة فتح في بيت لحم ليوجه برقية لأعضاء المؤتمر يذكرهم فيها بأهمية الحوار والمصالحة الفلسطينية والتركيز على وحدة الشعب والقضية. ومما جاء في البرقية «أنا اليوم لا أخاطب فتح الحركة، وإنما فتح الرمز الفلسطيني العربي الإسلامي، وأخاطب من خلال فتح كل الفصائل الفلسطينية وكل مواطن فلسطيني ومواطنة فلسطينية بلا استثناء (..) إننا نفهم عدوان العدو الغادر الغاشم، وحقد الحاقدين، ومؤامرات الحاسدين، ولكننا لا نفهم أن يطعن الشقيق شقيقه (..) إن قلوب المسلمين في كل مكان تتصدع وهي ترى الإخوة وقد انقسموا إلى فريقين يكيل كل منهما للآخر التهم ويتربص به الدوائر، وأصارعكم

إلى أن الجامعة العربية ومعها عدد من الدول العربية ذهبت إلى محكمة العدل الدولية لتصدر رأياً القانوني بأن الجدار العازل غير شرعي، وكذلك المستوطنات التي لا يجوز الاعتداد بها في أي تسوية»^(٣٧).

وقد رفضت حركة حماس انتقادات أمين عام جامعة الدول العربية، واعتبر سامي أبو زهري (المتحدث باسم حماس) أن «هذه التصريحات تمثل تهرباً من المسؤولية لأن المطلوب من العرب الخروج من حالة الصمت العربي أمام الجدار العربي الذي يُبنى على حدود قطاع غزة ليزيد من خنقها وتشديد الحصار عليها. كما تأتي هذه التصريحات للتغطية على الصمت والعجز العربي. ومشكلة المصالحة الفلسطينية ليست في حركة حماس بل في إضافة بنود لم يجز الاتفاق عليها للورقة المصرية. والحركة متمسكة بمواقفها ولن تخضع لضغوط أو ابتزاز»^(٣٨).

٢- الدور السعودي:

اتبعت السعودية هذا العام أسلوباً يعتمد على دعم الحوار الفلسطيني وجهود المصالحة الفلسطينية عن بعد، ولئن كانت الرياض معنية بالوقوف عبر اتصالاتها العربية أو الدولية على جميع التفاصيل الخاصة بالقضية الفلسطينية (سواء تعلق الأمر بالمصالحة الفلسطينية أو استئناف عملية التسوية)، فإن السعودية لم تتدخل بشكل مباشر في جهود المصالحة الفلسطينية مكتفية بالتشاور الدائم مع الرئيس الفلسطيني ودعم الجهود المصرية في هذا الصدد.

وقد رحبت المملكة العربية السعودية بتوقيع اثني عشر فصيلاً، بما فيها حركة فتح وحماس، بياناً مشتركاً أكد طي صفحة الانقسام وبداية مسيرة التوافق في ختام جلسة الحوار الوطني الفلسطيني ٢٦/٢/٢٠٠٩. ودعا وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الفلسطينيين إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وأشار إلى الآمال المعقودة على الجهود المصرية في إنجاح هذه المصالحة التي أمل أن تتحقق قبل مؤتمر القمة العربية الذي سينعقد في الدوحة أواخر مارس ٢٠٠٩^(٣٩).

وعلى صعيد التنسيق المتواصل مع مصر وتأكيد الدعم السعودي للجهود المصرية في تحقيق المصالحة الفلسطينية، أرسل الملك عبد الله بن عبد العزيز رسالة إلى الرئيس مبارك في ٢٦ من فبراير ٢٠٠٩، هنأ فيها على نجاح مصر في التوصل إلى اتفاق بين السلطة الفلسطينية وحماس، وهو ما يثبت نجاح مصر في التصدي لدورها التاريخي المؤمل منها، وعزمها المستمر على إيجاد حل للخلاف الفلسطيني-الفلسطيني. ومع تعبير العاهل السعودي عن سروره بهذا الاتفاق، أكد أن على جميع الفلسطينيين أن يقولوا لأمتهم العربية والإسلامية إنهم «أكبر من الجراح، وأعلى من الخصومة، والأقدر على المصالحة»^(٤٠).

وكما سنشير بعد قليل يمكن القول إن ملف المصالحة الفلسطينية أصبح حاضراً في كثير من اللقاءات الإقليمية والدولية التي تعقدتها مختلف الأطراف مع القيادة السورية، وربما يكون الدور السوري مؤثراً في إسناد الجهود التركية في هذا الصدد، التي يرد عليها في الواقع الكثير من القيود، ليس أقلها الاعتراض الإسرائيلي والأمريكي على حصول تقارب بين حركتي فتح وحماس، ناهيك عن حساسية مصر الشديدة تجاه أي جهد إقليمي يحاول التدخل في الساحة الفلسطينية حتى لو كان بالتنسيق مع القاهرة، التي تفضل أن تكون هي وحدها المسكدة بأغلب الملفات الخاصة بالقضية الفلسطينية، ولا سيما ملف الحوار والمصالحة اللذين ترعاها القاهرة منذ وقت طويل نسبياً.

ومن قراءة جملة مؤشرات عام ٢٠٠٩ ومطلع عام ٢٠١٠ يبدو أن كلا من السعودية وسوريا قررتا العودة للاضطلاع بدور أكبر في موضوع المصالحة الفلسطينية، وإن كانت الصورة غير واضحة تماماً فيما يخص تأثير ذلك على الجهود المصرية في هذا الإطار، وفيما إذا كان ذلك سيثير تنافساً مصرياً-سورياً في ملف المصالحة الفلسطينية، علماً بأن فرص نجاح مساعي البلدين تبدو محدودة بالنظر إلى انخراطهما النشط في سياسة المحاور العربية؛ فهما القطبان الأكبر في هذه السياسة، فضلاً عن التوتر الذي يخيم على علاقات القاهرة بدمشق الأمر، الذي يحد من إمكانية تعاونهما معاً، إلا لو شهد عام ٢٠١٠ انقلاباً جوهرياً سواء في الأوضاع الإقليمية أو الدولية بما يقربهما من بعضهما البعض، غير أن هذا الاحتمال يبقى ضعيفاً على أي حال.

ثالثاً- الدائرة الإسلامية والحوار الفلسطيني؛ ما بين جهود تركيا ومواقف إيران

من الملاحظ بشكل عام تنامي التأثير الذي تمارسه دولتا الجوار المسلمتان (تركيا وإيران) على القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، حتى وإن اتبعنا أساليب وأدوات مختلفة في حركتهما السياسية. ولعل في ثقل هاتين الدولتين ما يمكن أن يعوّض أو يوازن الضعف المتزايد في المواقف العربية تجاه القضية الفلسطينية، لا بل ثمة من يرى أن القضية الفلسطينية لم تعد بحوزة النظام العربي ودوله المختلفة التي تقلصت قدراتها في لعب أدوار جوهريّة أو فاعلة سواء فيما يتعلق بدعم المقاومة أو الضغط لإنجاز تسوية معقولة تحفظ الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

وبالطبع لا يمكن إنكار أن قضية فلسطين تحتوي بطبيعتها المركبة أبعاداً وطنية وعربية وإسلامية وإقليمية ودولية، ولذا لا يبدو غريباً أن تشهد تعدداً في الفواعل التي تتدخل فيها، ومن بينها الفاعلان التركي والإيراني، وبينما يقدم أحدهما نموذجاً

أيها الإخوة أن العدو المتكبر المجرم لم يستطع عبر سنوات طويلة من العدوان المستمر أن يلحق من الأذى بالقضية الفلسطينية ما ألحقه الفلسطينيون أنفسهم بقضيتهم من أذى في شهور قليلة (..) لذا اذكركم ونفسي بقوله عز وجل «إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص»، ويقول جل شأنه «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم». وإنني باسم إخوانكم في مهبط الوحي، وباسم إخوانكم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، اذكركم بأيامكم المغلظة يوم اجتمعتم في البيت الحرام أمام الكعبة المشرفة. إنني أستحلفكم بالله، رب البيت الحرام، أن تكونوا جديرين بجيرة المسجد الأقصى وأن تكونوا حماة ربوع الإسراء، أستحلفكم بالله أن يكون إيمانكم أكبر من جراحكم، ووطنيتكم أعلى من صفائركم، أستحلفكم بالله أن توحدوا الصف وتراوبا الصدع، وأبشركم إن فعلتم ذلك بنصر من الله وفتح قريب، وهو سبحانه القائل ووعد الحق «إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم»^(٤٣).

٣- الدور السوري:

أمران مهمان في الموقف السوري من الحوار الفلسطيني؛ أحدهما أنه يعد أقرب لفصائل المقاومة الفلسطينية ربما أكثر من أي دولة عربية أخرى، والآخر يتعلق بقدرة الدبلوماسية السورية على التواصل مع الأطراف الفلسطينية كافة بما فيها حركة فتح رغم اضطراب علاقتها مع دمشق، لاعتبارات عديدة بعضها يرجع لأسباب متعلقة بالخلاف السوري-الفلسطيني منذ ثمانينيات القرن العشرين على الأقل.

أهمية الدور السوري في ملف الحوار الفلسطيني تنبع من علاقة دمشق الوثيقة بفصائل المقاومة الفلسطينية التي يزداد ثقلها بشكل سريع في مجمل تفاعلات النظام السياسي الفلسطيني، ورغم أن دمشق تحاول في خطابها أن تقف على مسافة واحدة من فتح وحماس لا سيما فيما يتعلق بإنهاء الانقسام ووحدة الصف الفلسطيني، إلا أنه من الواضح أن السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة فتح ترغبان في بقاء ملف المصالحة الفلسطينية بيد مصر حصرياً المعروف تأييدها لفتح على عكس سوريا الأقرب لحركة حماس.

ورغم ذلك، ونظراً للثقل الذي تمثله دمشق في النظام العربي، ليس بوسع قيادة فتح تجاهل سوريا في تحركاتها العربية؛ ولذلك زار الرئيس أبو مازن دمشق في ١٤/٥/٢٠٠٩ لبحث جهود إنهاء حالة الانقسام في الأراضي الفلسطينية.

وعشية الزيارة أكد مصدر سوري مسؤول أن وحدة الصف والحوار الفلسطيني-الفلسطيني «أساسيان لاستعادة الحقوق». وأشار إلى أن «الانقسام لا يخدم المصلحة الوطنية، بل يخدم من يستهدف الشعب الفلسطيني»^(٤٤).

الحوار الفلسطيني يتداخل مع مصالح عربية وإسلامية وأقليمية ودولية ويتأثر بها

وفي زيارة الرئيس التركي إلى سوريا منتصف مايو ٢٠٠٩ تباحت الجانبان في الوضع الفلسطيني والحوار بين حركتي فتح وحماس^(٤٧).

وخلال عام ٢٠٠٩ زار الرئيس محمود عباس تركيا ثلاث مرات في فبراير ثم في يوليو ثم في سبتمبر.

وأثناء مؤتمر صحفي للرئيس أبو مازن مع الرئيس التركي في أنقرة ١٧/٧/٢٠٠٩، عبّر أبو مازن عن استعداد السلطة الفلسطينية لمواصلة الحوار مع حركة حماس، بينما دعا الرئيس عبد الله جول إلى رفع فوري للحصار المفروض على قطاع غزة، وقال إن المسألة الإنسانية في غزة يجب أن تنتهي، ويجب أن تصل المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وشدد الرئيس التركي على حل الدولتين: إسرائيل وفلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، وقال إن تركيا تعلق أهمية على الوصول إلى تسوية بمشاركة اللاعبين الرئيسيين، وجدّد التأكيد على استعداد تركيا لعمل ما يجب القيام به في هذه العملية. وأضاف: «نأمل ألا يتبدد الجو التفاوضي السائد في المنطقة حالياً، وأن يعمل الجميع من أجل السلام»^(٤٨).

وإثر زيارة قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى سوريا في يوليو ٢٠٠٩ تسرّب أن الجانبين اتفقا على «متابعة وتكثيف الجهود من أجل رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة، وأهمية مواصلة المساعي الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية التي تضمن وحدة الصف الفلسطيني في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه، وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة»^(٤٩).

وأثناء زيارة الرئيس محمود عباس إلى تركيا أوائل سبتمبر ٢٠٠٩ التي التقى فيها الرئيس التركي ورئيس وزرائه ووزير الخارجية ومسؤولين آخرين، علّم أن أنقرة تستعد لنقل ٢٠٠ عائلة من اللاجئين الفلسطينيين في العراق كي تعيش على الأراضي التركية. وبخصوص الموقف التركي من الخلاف الفلسطيني الداخلي لم يوجه الرئيس عبد الله جول أي انتقادات لمواقف سلطة رام الله، بل ذهب إلى حد تأييد تنظيم انتخابات مبكرة. وذكرت مصادر فلسطينية أن «المسؤولين الأتراك يشاركون (بموافقة مصرية وبعيداً عن الإعلام) في تدليل العقبات التي تعترض طريق الحوار الفلسطيني الداخلي من خلال اتصالات يجرونها مع قيادة حماس والمسؤولين السوريين. وأضافت ذات المصادر أن «عباس استمع إلى لغة مختلفة من

في القوة الناعمة التي تتحرك بوسائل دبلوماسية واقتصادية، يتحرك الفاعل الآخر بأدوات القوة الصلدة متبنياً مواقف داعمة للمقاومة، أقلها على الصعيدين السياسي والإعلامي. فما حجم التأثير الذي مارسه كل من أنقرة وطهران على الحوار الفلسطيني في عام ٢٠٠٩؟

أ- تركيا:

اللافت في الجهود التركية طيلة عام ٢٠٠٩ أمران: أحدهما حرص أنقرة على الدخول طرفاً مساعداً للسياسات العربية (وليس بديلاً عنها) كما تجلّى خصوصاً أثناء حرب غزة التي شهدت تفاعلاً تركياً نشيطاً سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي.

أما الأمر الآخر فهو السعي التركي لإعادة إدماج سوريا في أي ترتيبات إقليمية جديدة في المنطقة، مع تأكيد أن المقاربة الدولية والعربية لإقصاء دمشق لها كثير من التداعيات السلبية، فضلاً عن كونها مقاربة عقيمة من الأساس.

ولعل هذا يفسر كثافة التفاعلات التركية-السورية عام ٢٠٠٩ (التي كان موضوع المصالحة الفلسطينية مطروحاً للتباحث الثنائي فيها دائماً)، وشملت هذه التفاعلات زيارات لأرفع المسؤولين في البلدين وعقد اتفاقات للتعاون فضلاً عن إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وأخيراً فتح الحدود بينهما وإلغاء التأشيرات.

أما على صعيد القضية الفلسطينية فقد سجّلت الدبلوماسية التركية لنفسها العديد من المواقف القوية التي تطورت بسرعة منذ بداية الحرب الإسرائيلية على غزة. فقد عرضت تركيا القيام برعاية حوار يجمع بين الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها فتح وحماس، ولكن الرئيس عباس تحفّظ على هذا العرض، وتمسك بالرعاية المصرية لجهود المصالحة مع تثمين المساعي التركية الرامية إلى رآب الصدع الفلسطيني. بينما رأى أحد قياديي حماس أن الوقت غير مناسب للحديث عن الحوار الوطني أو إنهاء الانقسام؛ إذ يجب الالتفات إلى وقف العدوان ورفع الحصار وتشغيل المعابر كافة وفي مقدمتها معبر رفح. كما أن «تناول أي قضية أخرى بالبحث، باستثناء وقف العدوان وتلبية المطالب الفلسطينية، هو تهميش للقضية الأساس التي أدت إلى انفجار الوضع في غزة»^(٥٥).

ومع ذلك أصدر مجلس الأمن القومي التركي في ٣٠/١٢/٢٠٠٨ بياناً دعا فيه إلى وقف فوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، كما دعا فتح وحماس إلى التوحد. وبعد أن أصبحت تركيا عضواً غير دائم في مجلس الأمن منذ بداية سنة ٢٠٠٩، صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأنه مستعد لحمل موقف حماس ومطالبها إلى مجلس الأمن^(٤٦).

الدول العربية من تعزيز أوراق تركيا ووضعها الإقليمي على حساب أدوارها هي ما دامت أنقرة تتحرك في قضايا عربية، ولا سيما قضية فلسطين، ولكن مع ذلك تبقى تركيا حاجة للجمع فلسطينيين وعرباً وإيرانيين وإسرائيليين وأمريكيين.

ب- إيران:

تثير دراسة الموقف الإيراني من الحوار الوطني والقضية الفلسطينية برمتها الكثير من الصعوبات؛ فطهران أكثر الأطراف المتهمة بعرقلة الحوار، وهي الطرف صاحب العلاقات المتوترة مع أغلب الدول العربية؛ إيران وسياساتها الإقليمية تقع في لب الاستقطاب العربي ما بين معسكري «الاعتدال» والممانعة. فهي ليست طرفاً أو زعيمة لمعسكر «الممانعة» فحسب، بل هي موضوع للصراع بين الدول العربية سواءً على مستوى فهم السياسة الإيرانية أو تقييمها أو نوعية السياسة العربية المطلوبة للتعامل مع الدور الإيراني في عدة قضايا تهم الأمة، وعلى رأسها قضية فلسطين^(٥٢).

وبسبب هذا التعقيد المحيط بالحالة الإيرانية، ونظراً لانعكاسات السياسة الأمريكية تجاه طهران على السياسات العربية، يمكن دائماً قراءة دور إيران في قضية فلسطين بأكثر من طريقة، بيد أن هذه السطور ستكتفي برصد بعض الشواهد التي تخص مسألة الحوار والوضع الفلسطيني الداخلي تحديداً، أخذاً في الاعتبار عاملين؛ أحدهما أن إيران تعتبر أن مبادرة السلام العربية قد سقطت، وأن التفاوض العبثي مع إسرائيل لم يعد ممكناً فضلاً عن أن يكون مجدياً. والآخر أن سلطة رام الله هي جزء من معسكر «الاعتدال» الذي انتقلت أطرافه منذ حرب غزة إلى محاولة عزل إيران عن القضايا العربية.

ولذلك فإن المسعى الإيراني منذ اليوم الأول لحرب غزة إلى أن تكون جزءاً من الجهود السياسية المبذولة لحل الأزمة لم يكن مقبولاً عربياً سوى من سوريا ولبنان والجزائر وقطر، رغم تحركات الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني سعيد جليلي ولقاءاته مع الرئيس بشار الأسد وكل من خالد مشعل ورمضان عبد الله شلح في دمشق، ثم انتقال جليلي إلى لبنان للقاء الرئيس اللبناني ميشال سليمان وحسن نصر الله أمين عام حزب الله، ثم عودته إلى دمشق للبحث في تنسيق المواقف والاتفاق على القيام بدور عملي ولموس لمواجهة حرب إسرائيل على غزة^(٥٤).

وفي سياق سياسة المؤتمرات والمؤتمرات المضادة، انعقد في طهران في ٢٠٠٩/٣/٥ مؤتمر لدعم المقاومة الفلسطينية، (وهو بمثابة الرد الإيراني على مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة). وشنّ مرشد الثورة علي خامنئي حملة عنيفة على «رافعي شعار الواقعية» في الشرق الأوسط، معتبراً أن الصمود

المسؤولين الأتراك، وأنهم لا يدافعون عن مواقف حركة حماس وسياساتها، بل على العكس يتفهمون سياسة عباس، وهو يضغطون على حماس كي تتبنى سياسة أكثر عقلانية^(٥٥).

وبشكل إجمالي يمكن توصيف الموقف التركي بالرفض للانقسام الفلسطيني، وأن دور أنقرة حققت نقلة إيجابية منذ حرب غزة؛ إذ انتقلت تركيا من دور «الوسيط/ المسهل» إلى دور «الضامن الإقليمي/ الطرف الثالث المشارك في مختلف الملفات الإقليمية»، ومن حل المشكلات إلى تعميق الاستقرار خصوصاً في لبنان، ومن العلاقات الثنائية الجيدة مع أغلب دول المنطقة إلى طرح مشروعات من الارتباطات التعاونية الإقليمية تتطلب أن تلعب أنقرة دوراً في تلطيف العلاقات العربية-العربية كما فعلت في تقريب السعودية من سوريا^(٥٦).

لدى تركيا رغبة صادقة في حلحلة الأزمة الفلسطينية الداخلية والضغط لرفع الحصار عن غزة سواء عبر المطالبة السياسية بذلك في تصريحات أرفع المسؤولين الأتراك، أو بتقديم الدعم المادي وتوفير التغطية السياسية لقوافل كسر الحصار عن غزة، أو بإتاحة الفرصة للشارع التركي ليعبر عن نعمته على السياسات الإسرائيلية واحترام رأي هذا الشارع كما فعل أردوغان؛ إذ أعطت أنقرة وزناً واضحاً للدبلوماسية الشعبية لإضعاف حصار غزة، وقدمت سياستها بعد حرب غزة على أنها تعكس تجاوب الساسة مع اتجاهات الرأي العام التركي (على نحو ما فعل أردوغان أول العام أمام البرلمان التركي حينما ذكر بتراث العثمانيين في التسامح مع اليهود، وعندما تم إلغاء مشاركة المقاتلات الإسرائيلية في مناورات نسر الأناضول منتصف أكتوبر ٢٠٠٩ قائلاً إنه لا يستطيع إهمال الغضب الشعبي التركي على إسرائيل بعد حربها على غزة).

وبشكل عام تتسم الرؤية التركية في الموضوع الفلسطيني بالشمول؛ فأنقرة لا تتحدث عن الحوار فقط أو ضرورة إنجاز المصالحة، وإنما تنبّه دائماً إلى مخاطر حصار غزة، الذي قالت الخارجية التركية في بيان لها في يناير ٢٠٠٨ إنها تشعر بقلق كبير من الحصار المطبق على غزة، وترى انه لا يخدم سوى العناصر المتطرفة، ودعت إلى إنهائه فوراً. كما قال وزير خارجية تركيا علي بابا جان للرئيس الصهيوني شيمون بيريز في ٢٦/١/٢٠٠٨ أثناء لقائهما في منتدى دافوس: إن استمرار حصار غزة وتقسيم فلسطين إلى قسمين؛ أي غزة والضفة الغربية يهدّد عملية السلام وفقاً لمسار أنابوليس^(٥٧).

الأمر المؤكد أن تركيا لن تتردد في أن تكون جزءاً من أي حل أو تسوية للوضع في غزة أو فلسطين، وهي طرف يحظى بقبول ومصداقية حقيقيين، بيد أن قدرة أنقرة على قيادة جهود المصالحة بين سلطة رام الله وحماس ستبقى موضع شك بسبب الانقسامات العربية بالأساس، وربما بسبب خوف بعض

الحصار على غزة وأن تقدم البلدان الإسلامية المساعدة لقطاع غزة وخصوصاً مصر وشعبها في ضوء مسؤوليتهما التاريخية الكبرى في هذا الموضوع. وكان مرشد الثورة علي خامنئي قد قال في ٢٠٠٨/٢/٨: «إن المقاومة هي الخيار الوحيد لإنقاذ الشعب الفلسطيني». داعياً «الفلسطينيين لحفظ وحدتهم والتفافهم حول حكومتهم المنتخبة»^(٥٩).

وبعيداً عن منطوق الاتهامات لإيران بالتدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني وسعي طهران في خطابها السياسي والإعلامي إلى إظهار أنها معنية بالقضية الفلسطينية كونها قضية إسلامية وإنسانية وليست عربية فحسب، فإن ما يمكن إقراره موضوعياً هو أن أغلب السياسات العربية ترفض أن يكون لإيران أي دور في مسألة الحوار الفلسطيني، وينبع هذا بشكل عام من الاعتراض على طبيعة السياسات الإيرانية في المنطقة، التي تعد نموذجاً لاستخدام جميع الأوراق لإثبات دورها الإقليمي والضغط على السياسات الغربية للإقرار بهذا الدور عبر تطوير إيران مقدراتها النووية، بغض النظر عن سلمية برنامجها النووي من عدمها.

رابعاً- العاملان الأمريكي والإسرائيلي؛

أولوية تعويق الحوار الفلسطيني وعرقلته بالاشتراطات

التعجيزية

إذا كانت المستويات السابقة في تحليل الحوار الفلسطيني يمكن أن تثير شيئاً من الجدل حول تقييم طبيعتها، وسياسات الأطراف الفلسطينية والعربية والإقليمية، ودرجة المسؤولية عن دفع الحوار الفلسطيني أو تعطيله؛ نظراً لأن تلك المستويات حريصة على أن تبدو في صورة من يشجع الحوار، ولا تستطيع الإعلان صراحة عن قبولها بالانقسام الفلسطيني ناهيك عن تأييده، فإن تحليل العاملين الإسرائيلي والأمريكي ينطوي على مسألة مختلفة تماماً لا تتعلق بغموض السياستين، وإنما بالأدوات الصريحة والضمنية التي تستخدمها تل أبيب وواشنطن لعرقلة الحوار الفلسطيني ابتداءً، والتأثير على مجرياته حال حدوثه، ومحاصرة نتائجه الإيجابية إذا توصل الفريغان الفلسطينيان إلى اتفاق كما حدث مع اتفاق مكة فبراير ٢٠٠٧، الذي رعته المملكة العربية السعودية. وتعرض هنا لهذين العاملين بقدر من التفصيل.

أ- العامل الإسرائيلي وتأثيره على الحوار الفلسطيني:

من الناحيتين العلمية والعملية يصعب الحديث عن أي شأن فلسطيني داخلي كحوار أو المصالحة أو حتى تطور النظام السياسي الفلسطيني دون إيلاء التأثير الذي تمارسه دولة الاحتلال عناية كبيرة؛ فالعامل الإسرائيلي حاضر بشروطه ومدخلاته المعلنة في ثنايا الحالة الفلسطينية. وسلطة الاحتلال

والمقاومة هما السبيل الوحيد لإنقاذ فلسطين، وذلك من خلال توحيد كلمة الفلسطينيين. وتساءل عن معنى القول إن قضية فلسطين قضية عربية، مشدداً على أنها أهم قضية ملحة في العالم الإسلامي. كما رفض خامنئي الرهان على حدوث تغيير في السياسة الأمريكية؛ لأن الرئيس أوباما يسلك المسار الخاطئ ذاته الذي اتبعه جورج بوش، بتأييده غير المشروط لإسرائيل التي وصفها بأنها «ورم خبيث»^(٥٥).

ورغم التوتر الواضح في علاقة السلطة الفلسطينية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ سيطرة حركة حماس على غزة في يونيو ٢٠٠٧، واتهام رام الله لطهران بدعم حماس، إلا أن اجتماعاً عُقد في ٢٠٠٩/٧/١٦ بين صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية ومنوشهر متكي وزير الخارجية الإيراني على هامش قمة عدم الانحياز في شرم الشيخ. وتناول الاجتماع الأوضاع الفلسطينية الداخلية والأوضاع الإقليمية ووجوب إنجاح المصالحة الفلسطينية برعاية مصر، وأكد متقي لعريقات أن إيران مع المصالحة الفلسطينية، وأن القضية الفلسطينية أولوية بالنسبة لإيران. بيد أن عريقات طالب متقي بالحياد في الموضوع الفلسطيني، خصوصاً بين حركتي فتح وحماس، مؤكداً أن من يعتبر القضية الفلسطينية أولوية، يجب ألا يفرق في التعامل بين حركة وأخرى^(٥٦).

وفيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية بات شائعاً أن تكرر سلطة رام الله توجيه الاتهام لحركة حماس بالتبعية لإيران أو سوريا، في مقابل اتهام حماس للسلطة بأنها تخضع للاشتراطات الأمريكية والإسرائيلية. وقد بلغت هذه الاتهامات حداً خطيراً خصوصاً بعد تداعيات تأجيل التصويت على تقرير جولدستون، ففي ديسمبر ٢٠٠٩ أكد الرئيس محمود عباس عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة، وجدّد اتهامه لحماس بمحاولة الإساءة لمصر وتعطيل مسيرة المصالحة الوطنية تنفيذاً «لتعليمات إيران لقاء الحصول على ٢٥٠ مليون دولار»^(٥٧).

وكانت طهران قد اهتمت في مناسبات سابقة بالرّد على مقولة تبعية حركة حماس لإيران عبر التشديد على استقلالية الحركة؛ ففي فبراير ٢٠٠٨ قال العاهل الأردني عبد الله الثاني إن قادة حماس رهن إشارة إيران، لكن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني ردّ بالقول: «إن قرارات حماس ليست خاضعة لأوامر أي دولة، من المؤسف أن بعض الدول العربية في المنطقة تتأثر أحياناً بسياسات أمريكا وإسرائيل وتغض الطرف عن مصالح الشعب الفلسطيني، ويُعدّ هذا النوع من التوجّه نوعاً من سياسة إلقاء اللوم على الآخرين، ولا يتطابق مع الحقائق على الساحة الفلسطينية»^(٥٨).

على أي حال، فإن الموقف الإيراني الرسمي يركز على وحدة الفلسطينيين والمصالحة الفلسطينية، مع ربط ذلك بكسر

مواصلة الاستيطان ورفض الالتزام بتجميده خصوصاً في القدس؛ فقد رفض نتنياهو أواخر أغسطس ٢٠٠٩ أي تجميد للاستيطان في عاصمة الدولة وذلك «لأن القدس ببساطة ليست منطقة محتلة والأحياء اليهودية فيها ليست مستوطنات»^(٦٢).

المستوى الثالث من التحرك الإسرائيلي يتعلق بإفشال الحوار الفلسطيني بعد حدوثه، أو التحرك لإحباط نتائجه، ومن أمثلته ما قامت به الدبلوماسية الإسرائيلية بعد التوصل إلى اتفاق مكة في فبراير ٢٠٠٧، حيث أجرت إسرائيل اتصالاتها السريعة ونجحت في إقناع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بالآي تغيير اتفاق مكة شيئاً في الموقف الأمريكي المقاطع لحماس، خصوصاً أن عدداً من التقارير الصحفية كانت تشير إلى أن الروس والإيطاليين يقودون جهوداً دبلوماسية لبلورة موقف أوروبي يعترف بحكومة الوحدة الفلسطينية^(٦٣).

وبالتالي أحبطت إسرائيل اتفاق مكة بعد أقل من أسبوعين من توقيعها، ومنعت احتمالات تبلور مواقف دولية مساندة له، رغم تأييد أغلب الدول الأوروبية لجهود السعودية في رأب الصدع الفلسطيني قبل القمة العربية التاسعة عشرة في الرياض والتي كانت تسعى لإعادة إطلاق المبادرة العربية للسلام بعد حرب لبنان صيف ٢٠٠٦.

وبدرجة من التعميم، فإن تحليل جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية يفيد بالآي مصلحة إسرائيلية في حدوث أي تقارب أو حوار بين حركتي فتح وحماس، إلا إذا كان على قاعدة اعتراف الأخيرة بشروط اللجنة الرباعية الدولية، مضافاً إليها الشرط الإسرائيلي الجديد المتعلق بيهودية الدولة.

وليس منطقياً أن تعمل دولة الاحتلال على تجزئة الشعب الفلسطيني على مدار أكثر من ستين عاماً من الصراع، ثم تسمح لحركتي فتح وحماس بالتلاقي أو توحيد جهودهما للتصدي لسياسات الاحتلال؛ فإسرائيل تعمل بوضوح ودأب شديدين لمنع ذلك، وهي تريد أن تتيقن من أن مرور الزمن سيؤدي إلى تجريد الشعب الفلسطيني من أي عنصر قوة يساعده على مقاومة الاحتلال، وخصوصاً على صعيد تجميع القوى الفلسطينية. ويندرج في هذا الإطار أيضاً العمل على كسر المحيط العربي والإسلامي وإرهاقه واستنزافه ومنعه من تقديم أي دعم للشعب الفلسطيني وحركته التحررية، وكذلك تجريد قضية فلسطين من عمقها الإنساني وعرقلتها إمكانيات التضامن المدني الدولي مع شعب فلسطين، والعمل على ضربها حال حدوثها.

٢- العامل الأمريكي وتأثيره على الحوار الفلسطيني:

يمكن القول إن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد تولي الرئيس باراك أوباما لم تشهد تغييراً يذكر

هي طرف أصيل فيما يتعلق بإثارة الفتن وتوظيف الاختلافات الفلسطينية وعرقلتها أي توافقات مهما كانت محدودة سواء عبر استخدام الأدوات الإكراهية (وعلى رأسها الأداة العسكرية) لمعاينة مخالفي إسرائيل أو استخدام المكافآت والمفاوضات لتشجيع «المعتدلين» الذين يقبلون الحلول الإسرائيلية، فضلاً عن التأثير الواضح لإسرائيل على المقاربات والمواقف الأمريكية والأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، الذي تزايد كثيراً بعد صعود حركة حماس إلى السلطة عام ٢٠٠٦^(٦٠).

وإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من إصرار حكومة أولمرت أواخر يناير ٢٠٠٩ على ربط التهدئة بإطلاق سراح الجندي المختطف، والاشتراطات الأخرى الرامية لإعاقبة الجهود المصرية في الحوار الفلسطيني، يمكن بقدر من التعميم الإشارة إلى ثلاثة مستويات من التحرك الإسرائيلي لإفشال الحوار الفلسطيني؛ أولها يتعلق بما قبل الحوار ويعني تحديداً تأزيم البيئة الفلسطينية ووضع العراقيل الموضوعية التي تجعل من الصعب على فتح وحماس أن يجلسا معاً. ومن ذلك مثلاً أن تتعامل دولة الاحتلال مع غزة بالتجويع والحصار، ومع الضفة الغربية بالتشجيع على المضي في التفاوض مع إسرائيل وتقديم المكافآت التي تسميها تل أبيب «مبادرات حسن النية تجاه السلطة الفلسطينية»، وتتضمن أساساً تسليم بعض مستحقات السلطة المتأخرة من الضرائب، أو الإفراج عن بعض الأسرى الذين توشك محكومياتهم على الانتهاء. وكثيراً ما لجأ رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت إلى هذه الأساليب الرامية إلى صب مزيد من الزيت على خلافات فتح وحماس حتى تزداد حدة. وهناك أيضاً الحديث الصريح عن الاعتراف بيهودية الدولة مدخلاً لتسهيل التفاوض، مثلما قال رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو في ختام لقائه في ٢٤/٨/٢٠٠٩ مع رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون إنه لا يوجد في الطرف الفلسطيني قائد شجاع يقرّ الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وهذه هي قضية القضايا اليوم. وأضاف: «إذا اعترفوا بإسرائيل هذا الاعتراف فإنني أومن بأن كل مشكلات الصراع بيننا ستزول ونجد لها حلاً معقولة»^(٦١).

أما المستوى الثاني من التحرك الإسرائيلي لإفشال الحوار الفلسطيني فيتعلق بالضغوط والتهديدات الصريحة أثناء انعقاد جولات الحوار، ومن أمثلته التصريحات الإسرائيلية التي صدرت أثناء انعقاد مؤتمر فتح السادس في أغسطس ٢٠٠٩، التي كانت تعبّر عن استيائها الشديد من الإشارات التي أطلقها بعض قادة فتح لموضوع العودة إلى المقاومة في مداولاتهم في المؤتمر. ورغم ضالة احتمال أن تعود فتح للحوار مع حماس، إلا أن تل أبيب لم تُسقط هذا من حساباتها بسبب تأزم الوضع الفلسطيني-الإسرائيلي نتيجة إصرار الحكومة الإسرائيلية على

وهو «التطرف العنيف»، والذي كان أول المسائل السبع التي أثارها في هذا الخطاب، الذي يدور في ظاهره حول البحث عن نقطة بداية جديدة في العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، ولكن جوهره يتلخص في أن «الولايات المتحدة في قلب صراع كبير في العالمين العربي والإسلامي تعمل فيه على توسيع مناطق التسامح بمعاونة العناصر المعتدلة وتهميش العناصر المتطرفة، سواءً كانت دينية أم علمانية»^(٦٦).

في هذا السياق الأشمل يمكن الادعاء أنه رغم تقديم أوباما في خطابه في القاهرة بعض الإشارات الإيجابية للفلسطينيين (وكانت محسوبة بدقة)، إلا أنها لا تكشف عن تغير في السلوك الأمريكي بقدر ما تعكس تغييراً في الخطاب فقط. ف رؤية أوباما تنطلق من وجود تطابق بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية، ولم يكن بلا دلالة أن يبدأ أوباما كلامه بتأكيد متانة العلاقة مع إسرائيل بقوله «إن متانة الأواصر الرابطة بين أمريكا وإسرائيل معروفة على نطاق واسع. ولا يمكن قطع هذه الأواصر أبداً وهي تستند إلى علاقات ثقافية وتاريخية وكذلك الاعتراف بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم هي رغبة متأصلة في تاريخ مأساوي لا يمكن لأحد نفيه».

أما تجنّب أوباما الحديث عن «حماس» كمنظمة إرهابية واعترافه بتمثيلها جانباً من الشعب الفلسطيني فيشير إلى أن أوباما ترك الباب مفتوحاً لاحتمال التواصل معها بشرط أن تعترف بشروط الرباعية الدولية، وخصوصاً في ترك العمل المسلح أو نبذ العنف. علماً بأن إشارة أوباما للنضال المدني للسود في أمريكا وجنوب أفريقيا وجدت استجابة لها فيما بعد في المؤتمر العام السادس لحركة «فتح» في أغسطس ٢٠٠٩.

ورغم الخطوات المحدودة التي اتخذتها إدارة أوباما مثل الاستعانة بالسيناتور جورج ميتشل، وقيام الرئيس الأسبق جيمي كارتر بزيارة غزة وكذلك السيناتور جون كيري، إلا أن الرئيس أوباما لم يفعل شيئاً لتصويب أخطاء سلفه في إنكفاء الخلاف بين الفلسطينيين، بل على العكس ثمة دلائل على استمرار المراهنة على هذا الخلاف. ويبدو أن الأمر لا يتعلق بسياسة المحافظين الجدد وتقسيم العالم العربي إلى معتدلين وراдикаلين، بقدر ما يكشف خطأ مستمراً في السياسة الأمريكية.

وبعد عام بالضبط من عمر إدارة أوباما، وإزاء تعليق مسألة استئناف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية على وجود خطاب ضمانات أمريكية لإقناع الرئيس أبو مازن بالعودة إلى المفاوضات (وهو أمر يشكك كثيرون في رغبة واشنطن في تقديمه)، يتضح أن أغلب الجهود الدولية مازالت تركز على أولوية التفاوض وعدم الالتفات كثيراً لمسألة المصالحة الفلسطينية؛ إذ يرى البعض أن واشنطن غير متحمسة لوثيقة

في عامه الأول في السلطة، سواء تجاه مسألة الحوار الفلسطيني أو مسألة القبول بإدماج حركة حماس في صلب النظام السياسي الفلسطيني. وسنشير هنا إلى بعض المواقف الأمريكية في هذا الشأن.

ففي أول تصريح له عن الصراع العربي-الإسرائيلي قال الرئيس أوباما في ٢٢/١/٢٠٠٩ إن خطته من أجل هدنة دائمة تتضمن توقف حماس عن إطلاق الصواريخ وإتمام إسرائيل سحب قواتها من غزة. وأضاف: «ستدعم الولايات المتحدة وشركاؤها نظاماً موثقاً فيه للاعتراض ومنع التهريب حتى لا تتمكن حماس من التسلح مجدداً (..) لنكن واضحين، أمريكا مصممة على الدفاع عن أمن إسرائيل وسندعم دائماً حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في مواجهة تهديدات مشروعة (..) لقد أطلقت حماس لسنوات آلاف الصواريخ على أبرياء إسرائيليين»^(٦٤).

وقد أشرنا أعلاه إلى تأثير الموقف الأمريكي في مؤتمر شرم الشيخ لإعادة الإعمار، الذي يوضح استمرار مراهنة واشنطن على إبقاء الانقسام الفلسطيني بوصفه السبيل الوحيد لاستئناف عملية التسوية التي لا يمكن أن تتخلى عن فكرة عزل حماس وإقصائها عن موقع القرار الفلسطيني بشتى السبل.

وفي المقابل يبدو منطقياً أن يحرص الأمريكيون على دعم سلطة الرئيس الفلسطيني وتقوية معسكر التسوية داخل حركة فتح، وربما يكون هذا هو سبب تشجيع الولايات المتحدة على عقد المؤتمر السادس للحركة. فقد نقل أحد مسؤولي السلطة الفلسطينية عن الرئيس محمود عباس قوله إنه في بدء محادثاته مع الرئيس أوباما وفي أول لقاء معه في واشنطن مايو ٢٠٠٩، بادره أوباما بسؤال عن مؤتمر فتح وحضه على ضرورة عقده. وقال المسؤول الفلسطيني: «إن العالم كله مهتم بمؤتمر حركة فتح»^(٦٥).

وأغلب الظن أن هذا الاهتمام الأمريكي والأوروبي بتشجيع انعقاد مؤتمر فتح السادس، كان هو الدافع وراء تصعيد فاروق القدومي (رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية) من هجومه على الرئيس محمود عباس والنائب محمد دحلان، واتهامه لهما بالمشاركة في التلخص من الرئيس الراحل ياسر عرفات. ويبدو أنه لا يزال داخل حركة فتح تيار صغير ومحدود النفوذ يحاول تقليص نفوذ المؤيدين للسير في طريق التسوية إلى ما لا نهاية رغم عواره الواضح.

على أي حال، وفي محطة أخرى من الموقف الأمريكي في ظل إدارة جديدة، بعد مرور أكثر من خمسة أشهر على تولي إدارة أوباما، جاء خطابه في جامعة القاهرة ٤/٦/٢٠٠٩، الذي يعكس استمرار ممارسة الدبلوماسية العامة ما دامت «الحرب على الإرهاب» مستمرة بعد تغيير المصطلح فقط إلى آخر جديد

للقوى العربية والإسلامية لكي تساعد على إعادة بناء حركة التحرر الفلسطينية على قاعدة «مركزية قضية فلسطين وتأثيرها على هوية الأمة ومستقبلها». وإذا قال البعض بأنه «ليس في مقدورهم أن يكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين الذين لم يتوقفوا عن الصراع فيما بينهم»، فيجب أن يدرك الجميع أن السياسات الإسرائيلية المتصاعدة في عنصريتها تجاه مدينة القدس والمقدسات وشعب فلسطين بأسره ستدفع بالقوى العربية والإسلامية طوعاً أو كرهاً للعودة إلى الانخراط النشط في صراع الأمة مع قوى الاحتلال والعدوان التي أصبحت أكثر شراسة مما سبق، خصوصاً على صعيد استهداف هوية مدينة القدس وشخصيتها الحضارية، ومن وراء ذلك السعي إلى طمس الحقيقة الفلسطينية والوجود العربي-الإسلامي في أرض الإسراء المباركة.

الهوامش:

- (١) انظر: محمد جمعة، فتح وحماس... التوافق على إدارة الانقسام، في: «غزة ٢٠٠٩... إعادة النظر في خيارات الصراع» (ملف)، السياسة الدولية، العدد ١٧٦، أبريل ٢٠٠٩، ص ١٢٨-١٢٩.
- (٢) المصدر السابق.
- (٣) نقلاً عن: أمجد أحمد جبريل، تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة: نمط جديد من التفاعلات في المنطقة أم استمرار الوضع السابق؟، شؤون عربية، العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩، ص ٤٨.
- (٤) وفد حماس يبحث في القاهرة غداً اتفاقاً جديداً للتهديّة مع إسرائيل وتثبيت وقف النار، صحيفة الشرق الأوسط ٢٤/١/٢٠٠٩، العدد ١١٠١٥.
- (٥) المصدر السابق.
- (٦) راجع: صحيفة الحياة ١٥/٢/٢٠٠٩.
- (٧) المصدر السابق.
- (٨) «فتح» لمست لغة جديدة لدى «حماس» ورغبة في المصالحة، صحيفة الحياة ١٦/٢/٢٠٠٩.
- (٩) المصدر السابق.
- (١٠) مصر تؤكد استيائها من الشروط الإسرائيلية وتتوقع إطلاق جلسات الحوار الفلسطيني قريباً، صحيفة الأيام (رام الله) ٢٠/٢/٢٠٠٩.
- (١١) المصدر السابق.
- (١٢) المصدر السابق.
- (١٣) نقلاً عن: إلياس حرفوش، المناخ المواتي للمصالحة الفلسطينية، صحيفة الحياة ٢٨/٢/٢٠٠٩.
- (١٤) حماس: شرم الشيخ هدف لابتزازنا سياسياً وتعزيز أبو مازن، صحيفة الشرق الأوسط ٤/٣/٢٠٠٩، العدد ١١٠٥٤.

المصالحة الفلسطينية وتتحفظ عليها، وحتى لو تمّت المصالحة فإن السؤال الذي سيطرح نفسه مجدداً على الولايات المتحدة والدول الأوروبية هو: ما العمل إزاء أي حكومة فلسطينية جديدة تكون حماس طرفاً فيها؟ وهل تجب مقاطعتها مجدداً؟^(٦٧).

خاتمة:

ما لم يحدث تغيير جوهري في الموقفين الأمريكي والإسرائيلي من مسألة إدماج حماس في النظام السياسي الفلسطيني يصعب توقع تغيير يُعتد به على صعيد الحوار الفلسطيني-الفلسطيني، الذي يدور حول تحقيق أهداف أنية أكثرها فصائلي وإعلامي واحتفالي. ولعل أقصى ما أمكن التوصل إليه في هذا الصدد هو تهدئة الحملات الإعلامية بين فتح وحماس أو ضبط مستوى الصراع بينهما، مع بقاء جوهر مواقفهما متبايناً دون تغيير كبير، تماماً كما هو حال العلاقات العربية-العربية التي يفصل مواقف أغلب الدول الرئيسية فيها مساحات من الخلافات المعتبرة، حتى لو تمّت تغطية ذلك باللقاءات والمجاملات الإعلامية. وأيضاً يمكن اعتبار الخلاف الفلسطيني صورة مصغرة للنموذجين التركي الناعم والإيراني الخشن، رغم وجود اختلاف رئيسي يتعلق برشادة الفاعلين التركي والإيراني بدرجة لا تتوافر بكل تأكيد لدى الفصائل الفلسطينية التي أدمنت الانقسام والمحاصصات الفئوية الفصائلية والحملات الإعلامية الرعناء التي تفتقر للحس الوطني أو الاستراتيجي.

وإجمالاً يمكن القول إن الحوار الفلسطيني ليس شأنًا وطنياً أو داخلياً مقصوراً على حركتي فتح وحماس، ولا يمكن قياس مدى نجاحه أو فشله بمواقفهما فقط؛ فالحوار الفلسطيني يتداخل مع مصالح عربية وإسلامية وإقليمية ودولية ويتأثر بها كما يؤثر عليها، وليس مستغرباً والحال هذه أن تتحرك هذه الدوائر لإنجاح الحوار الفلسطيني أو تسريعه أو إبطائه أو إفشاله؛ كلٌ بحسب مصالحه وبالقدر الذي يمتلكه من أدوات التأثير والنفوذ. ويقودنا ذلك إلى إدراك أن إعادة ضبط الساحة الفلسطينية (من خلال آلية الحوار الوطني أو الانتخابات أو غيرهما) تبقى أمراً محدود النتائج إذا لم تقترن بمشروع استراتيجي لنهوض الأمة بأسرها يعيدها إلى حالة من العلاقات البنينة الإسلامية المتماسكة التي ستؤدي إلى تكامل أدوار وحدات الأمة وقوى النهوض فيها بدلا من تصارعها أو تنافرها أو البحث عن أدوار إقليمية وهمية، وهذا كله من شأنه أن يجعل القوى الدولية الأخرى تأخذ مصالح الأمة العربية-الإسلامية (في قضية فلسطين وغيرها) على محمل الجد عند صياغة ترتيبات العالم المقبل متعدد الأقطاب.

ختاماً فالعدوان الإسرائيلي على غزة لا يمكن أن يُختزل في مجرد فتح المعابر وإعادة الإعمار، بل يجب أن يكون حافزاً

- (٣٤) نقلا عن: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٨، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩، ص ١٢٨.
- (٣٥) نقلا عن: المصدر السابق، ص ٣٢.
- (٣٦) راجع: المصدر السابق.
- (٣٧) موسى ينتقد حماس.. والحركة تتهمه ب«التهرب من مسؤولياته»، صحيفة الشرق الأوسط ١٢/٢٧/٢٠٠٩، العدد ١١٣٥٢.
- (٣٨) المصدر السابق.
- (٣٩) فتح وحماس تعلنان تجاوز الانقسام.. والسعودية تأمل تحقق المصالحة قبل القمة، صحيفة الشرق الأوسط ٢٧/٢/٢٠٠٩، العدد ١١٠٤٩.
- (٤٠) خادم الحرمين مثنياً جهود مبارك في الاتفاق الفلسطيني: مصر تصدق لدورها التاريخي، صحيفة الشرق الأوسط ٢٨/٢/٢٠٠٩، العدد ١١٠٥٠.
- (٤١) الرئيس المصري لخادم الحرمين: رسالتكم جاءت لتؤكد ما حباكم الله به من حكمة ورؤية نافذة تتحاز لمصالح شعب فلسطين وقضيته العادلة، صحيفة الشرق الأوسط ٥/٣/٢٠٠٩، العدد ١١٠٥٥.
- (٤٢) نقلا عن: رأي الوطن، فتح وحماس.. معارك في غير معترك، صحيفة الوطن (السعودية) ١٣ جمادى الآخرة ١٤٣٠/ الموافق ٦/٦/٢٠٠٩، العدد ٣١٧٢.
- (٤٣) خادم الحرمين الشريفين: نفهم عدوان العدو الغادر الغاشم ولكننا لا نفهم أن يطعن الشقيق شقيقه، صحيفة الشرق الأوسط ٤/٨/٢٠٠٩، العدد ١١٢٠٧.
- (٤٤) دمشق عشية وصول الرئيس الفلسطيني: وحدة الصف والحوار أساسيان لاستعادة الحقوق، صحيفة الحياة ١٤/٥/٢٠٠٩.
- (٤٥) عباس تحفظ على وساطة تركية للحوار وحماس تعتبر التوقيت «غير مناسب»، صحيفة الحياة ٣١/١٢/٢٠٠٨.
- (٤٦) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ١٧٥-١٧٦.
- (٤٧) صحيفة الحياة ١٤/٥/٢٠٠٩.
- (٤٨) عباس يتهم إسرائيل بعدم تنفيذ التزاماتها في عملية السلام وحول يدعو الى رفع الحصار فوراً، صحيفة القدس العربي ١٨/٧/٢٠٠٩.
- (٤٩) أردوغان: علاقات سوريا وتركيا نموذج يحتذى في العالم، صحيفة الحياة ٢٣/٧/٢٠٠٩.
- (٥٠) تركيا تستضيف ٢٠٠ عائلة من فلسطينيي العراق، صحيفة الحياة ٩/٩/٢٠٠٩.
- (٥١) انظر: سامح راشد، دور تركيا الإقليمي.. آفاق ما بعد غزة، شؤون عربية، العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩، ص ٧٥-٧٧.

- (١٥) لجان الحوار الفلسطينية تنهي أعمالها في القاهرة والخلافات ما زالت كبيرة، صحيفة الشرق الأوسط ١٦/٣/٢٠٠٩، العدد ١١٠٦٦.
- (١٦) المصدر السابق.
- (١٧) المصدر السابق.
- (١٨) واشنطن أكدت لعمر سليمان ضرورة التزام أي حكومة توافق شروط الرباعية، صحيفة الحياة ٢٥/٣/٢٠٠٩.
- (١٩) بتصرف عن: عبد الستار قاسم، قم تتوالى وعجز يتنامى، الجزيرة نت ٢٧/٣/٢٠٠٩ على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F0F8ECB-E348-4EC7-B2FD-4ABB13F84FC.htm>
- (٢٠) راجع: الوادية: مصر تسعى إلى بلورة اقتراحها حكومة في رام الله يشكلها فياض ولجنة من الفصائل والمستقلين كقناة اتصال مع غزة، صحيفة الحياة ١٢/٤/٢٠٠٩.
- (٢١) المصدر السابق.
- (٢٢) السلطة تعترف بإعلان حكومة برئاسة فياض قبل سفر عباس إلى واشنطن.. إذا فشل الحوار، صحيفة الشرق الأوسط ٢٧/٤/٢٠٠٩، العدد ١١١٠٨.
- (٢٣) المصدر السابق.
- (٢٤) حماس تهدد بالانسحاب من الحوار بعد اشتباكات قتلية، صحيفة الحياة ١/٦/٢٠٠٩، العدد ١٦٨٥٩.
- (٢٥) انظر على سبيل المثال: محمد جمعة، مصدر سابق، ص ١٢٨-١٣١.
- (٢٦) راجع: د. بشير نافع، حماس.. الطريق إلى الأزمة، الكتب وجهات نظر، العدد ١٢٠، كانون الأول/يناير ٢٠٠٩، ص ٦-١١.
- (٢٧) للمزيد راجع: عادل مالك، لبنان، فلسطين، إيران: مثلث الاضطراب في الصيف الحار، صحيفة الحياة ١٦/٨/٢٠٠٩.
- (٢٨) ماجد كيالي، جهود المصالحة الفلسطينية بين التراجع والمراوحة في المكان، شؤون عربية، العدد ١٣٩، خريف ٢٠٠٩، ص ٢١-٢٢.
- (٢٩) نقلا عن: المصدر السابق، ص ٢٣.
- (٣٠) انظر: د. حسنين توفيق إبراهيم، العدوان الإسرائيلي على غزة: قراءة أولية في الآثار والتداعيات، كراسات استراتيجية، العدد ١٩٧، مارس ٢٠٠٩، ص ٢٢.
- (٣١) للمزيد من التفاصيل انظر: أمجد أحمد جبريل، التقارب السعودي-السوري ومستقبل العلاقات العربية-العربية، شؤون عربية، العدد ١٤٠، شتاء ٢٠٠٩، ص ٢٤-٣٥.
- (٣٢) انظر في هذا المعنى: جمال سلامة، سوريا ومصر والسعودية: ماذا يجري؟، صحيفة القدس العربي ١٣/١٠/٢٠٠٨.
- (٣٣) نقلا عن: جمال سلامة، سوريا ومصر والسعودية: ماذا يجري؟، صحيفة القدس العربي ١٣/١٠/٢٠٠٨.

- (٦٠) انظر: د. محمد خالد الأزعر، واقع القضية الفلسطينية وأفاقها... منظور إستراتيجي، شؤون عربية، العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧، ص ١٤٥-١٤٨.
- (٦١) راجع تصريحات نتنياهو في: صحيفة الشرق الأوسط ٢٧/٨/٢٠٠٩، العدد ١١٢٣٠.
- (٦٢) المصدر السابق.
- (٦٣) انطوان شلحت، إسرائيل واتفاق مكة: انتظار الفشل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٩، شتاء ٢٠٠٧، ص ١٤٩-١٥٧.
- (٦٤) حماس: أوباما بدأ ينزلق في السياسات الخاطئة، صحيفة الشرق الأوسط ٢٤/١/٢٠٠٩، العدد ١١٠١٥.
- (٦٥) مساع لمصالحة بين عباس وقدمي في عمان قبل عقد اجتماع لمركزية فتح بكامل أعضائها، صحيفة الحياة ٦/٦/٢٠٠٩.
- (٦٦) د. محمد بشير صفار، تحليل خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة: دراسة في الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي، مجلة النهضة، مج ١١، العدد الأول، يناير ٢٠١٠، ص ١-١٤، والاقتباس مأخوذ من ص ٥.
- (٦٧) مصادر فرنسية رسمية لـ«الشرق الأوسط»: ميتشل غير متحمس لرسائل الضمانات، صحيفة الشرق الأوسط ١٦/١/٢٠١٠، العدد ١١٣٧٢.

- (٥٢) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ١٧٢.
- (٥٣) راجع: د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩: أمة في خطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ص ٤٥.
- (٥٤) د. محمد السعيد إدريس، إيران والاختبارات الصعبة في غزة، مختارات إيرانية، العدد ١٠٢، يناير ٢٠٠٩، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ص ٥.
- (٥٥) راجع: صحيفة الحياة ٥/٣/٢٠٠٩.
- (٥٦) اجتماع غير مسبوق في شرم الشيخ بين إيران والسلطة الفلسطينية، صحيفة الحياة ٢٠/٧/٢٠٠٩.
- (٥٧) الجزيرة نت ١٩/١٢/٢٠٠٩ على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0C88214F-6067-46F9-9A0C-CE52171CA5C5.htm>
- (٥٨) نقلا عن: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ١٨٥-١٨٦.
- (٥٩) المصدر السابق، ص ١٨٥.

